

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences

Department of Economics



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (2022-2023)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمي) في علوم الاقتصاد

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

- قسمية عفاف

- أحمد اسماء

لجنة المناقشة:

رئيسا		د. طيبي حمزة
مشرفا ومقررا		د. لقليطي الأخضر
مناقشا		د. بن البار أمحمد

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences

Department of Economie



جامعة محمد بوضياف

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (2022-2023)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمي) في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

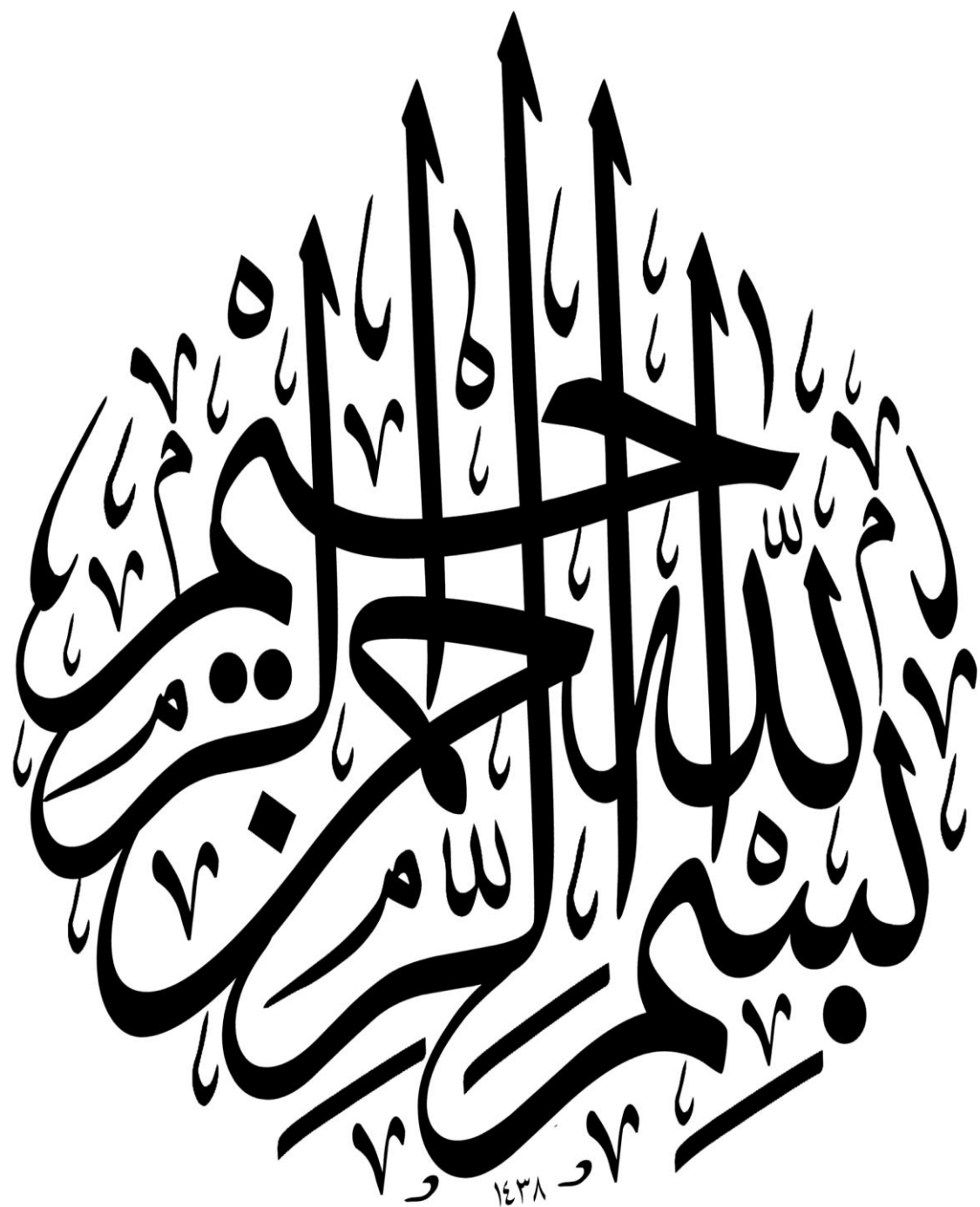
- قسمية عفاف

- أحمد أسماء

لجنة المناقشة:

رئيسا		د. طيبي حمزة
مشرفا ومقررا		د. لقلطي الأخضر
مناقشا		د. بن البار أمحمد

السنة الجامعية: 2023/2022



شكر

أولاً وقبل كل شيء الحمد لله وكف بالذيا عاننا على إتمام هذا المذكرة،
والصلاة والسلام على نبيها المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

د. لقليطي الأخضر

الذي تكرم علينا بقبولها لإشراف علم مذكرتنا، فكانت نعماً مشرف

نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريباً أو بعيد.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم. سورة التوبة الآية. (105)
إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك
...الله جل جلاله.
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين
...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار... والذي العزيز.
إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسملة
الحياة وسر الوجود... أُمي الحبيبة.
إليهم أهدي هذا العمل المتواضع، وأدخل على قلوبهم شينا من السعادة
...إلى اخوتي حفظهم الله
إلى كل زميلاتي و زملائي الذين شاركوني
في مشوار الدراسة، وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد
إلى كل من لم يخطه قلبي أهديه ثمرة جهدي. وإلى كل حامل قلم يبغى رفع لواء هاته الأمة
ويرنوا إلى رقيها.

*** عفاف قسمية ***

اهداء



إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية عليه الصلاة والسلام

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الامل والاماني الجميلة وتسعا قلبها لي يحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا فروضت الصعابة من أجلي إلى امي التي مهمة كبرت سابقي طفلتها لكي يا حبيبتي ياسيدة قلبي اهديك عملي هذا لتهديني دعائك

إلى تاج راسي إلى من تعب وجهاد حتى وصلت إلى مايريد إلى اببالغالي دمت سندي

إلى دفئ البيت وسعاده... إلى رفقاء الدرب اخوتي حفظهم الله إلى زميلاتي وزملائي وإلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء اهدي هذا العمل

أسماء



فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	إهداء
	كلمة شكر
III	الملخص
I	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
(أ- و)	مقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية
03	1- مفهوم البنوك التجارية ونشأتها وتطورها
04	2- أنواع البنوك وخصائصها
06	3- أهداف البنوك ووظائفها
11	المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية
11	1- مفهوم المشاريع الاستثمارية
12	2- أنواع المشاريع الاستثمارية
15	3- طرق تقييم المشاريع الاستثمارية
23	المبحث الثالث: التمويل عن طريق القروض البنكية
23	1- ماهية التمويل البنكي
29	2- عموميات حول القروض البنكية
34	3- سياسة الإقراض البنكي ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها
39	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لتمويل المشاريع الاستثمارية -وكالة المسيلة-
41	تمهيد
42	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
42	1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
42	2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
45	المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-في تمويل المشاريع الاستثمارية
45	1- الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- وعملية منح الائتمان فيه
48	2- دراسة قرض مصغر حول إنجاز مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب
57	خلاصة الفصل
58	الخاتمة العامة
63	المراجع
64	ملخص الدراسة
66	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاستثمارات	51
02	مبيعات الاستغلال	52
03	إيرادات التشغيل	53
04	التدفقات النقدية	55

ملخص:

تقوم المشاريع الاستثمارية بدور فعال في اقتصاديات الدول النامية وذلك من نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب الشغل والابتكارات التكنولوجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج العلمي للسلع والخدمات، بحيث تعتبر هذه المشاريع القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج وتنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثماري المناسب والمعزز لوسائل الدعم لهذه المشاريع لمواصلة نموها وتطورها.

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات، حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء هياكل مخصصة لدعمها، وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشاريع.

ولقد أشارت الدراسة التي شملت بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام القوائم المالية خلصنا أن هذا البنك يلعب دورا ايجابيا في دعم تمويل المشاريع الاستثمارية.

الكلمات الافتتاحية: استثمار، تمويل، البنوك التجارية، مشاريع .

Abstrat:

Investment projects an active role in developing countries économies as a result of their contribution to job creation and technological innovation for economic development and their contribution to the scientific production of goods and servics. These projects are seen as the driving force of various branches of production , developing the capacities of their financiers and engaging them in development by providing an appropriate and enhanceg investment climate to support these projects to continue their grozth and development.

In this area, Algeria's economic policy has undergone profound transformations since the 1990s,giving the state considerable scope to support the growth and promotion of investment projects through the establishment of dedicated structures to support them and the pursuit of monetary policies aimed at providing the necessary funding for such projects.

The study of the Bank of Agriculture and Rural Development using financial statements indicated that the Bank plays a positive role in supporting and financing investment projects.

Keywords:investment, finance, commercial banks, projects..

المقدمة

عرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق في المجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

تلعب البنوك دورا هاما في عملية التمويل، إذ لم تعد تقتصر على تخزين النقود وتجميدها، بل تعتمد اليوم على تجميعها من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين ولذلك يمكن القول إن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنوك يتمثل في منح القروض على أولئك الذين يحتاجون إليها، وتعتبر القروض في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها، ولتحصلها على عوائد تقوم البنوك بدراسة المشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة.

يعد الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدولة كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبو إلى تنميتها، في المشاريع الاستثمارية إذ تباينت بين البلد والآخر للتركيبية الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات الآن المشاريع الاستثمارية يتوقف على فعالية هذه الأخيرة في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله.

وتتم عملية التمويل بأسلوبين: إما بالتمويل الذاتي(داخلي) أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية أو أرباح المؤسسة، أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الاقتصاد والذي يسمى التمويل عن طريقها التمويل غير المباشر والذي يعتبر من أهم طرق تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر وهذا خاصة نظرا لضعف التمويل عن البورصة.

أولاً: الإشكالية

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة بالشكل التالي:

-ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي لمجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

1. ما المقصود بالبنوك التجارية؟ وما هي أهم وظائفها؟

2. ماذا نقصد بالمشاريع الاستثمارية؟ وما هي طرق تقييم المشروع الاستثماري؟
3. ما هي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؟

ثانياً: الفرضيات

1. البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في سوق النقدي وتطلع أساساً لتلقي الودائع بمختلف أنواعه. ومن أهم وظائفها تلقي الودائع، استخدام الموارد وخلق الاعتماد.
2. دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة يستعملها بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة- من أجل إتخاذ قرار منح القروض. تعتبر طرق تقييم المشروع الاستثماري من التقنيات المستعملة من طرف البنك أثناء الدراسة لملف القرض.
3. حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة للمشاريع الاستثمارية من جهة، وكيفية تمويلها من جهة أخرى وخاصة تلك المشاريع التي تتطلب تمويلاً معتبراً في البداية. ويعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة والاقتصاد ومجال اهتمام الباحثين والجامعيين وانشغال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك والهيئات المالية... الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار والتنمية.

رابعاً: أهداف الدراسة

- نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- ✓ محاولة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بعملية تمويل الاستثمارات.
 - ✓ محاولة دراسة ملف قرض استثماري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة.
 - ✓ إبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- ✓ الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي للمشاريع الاستثمارية والذي يندرج ضمن مجال التخصص.
- ✓ الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره محركه الأساسي.

سادساً: المنهج العلمي المتبع

- لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية وذلك لأهمية تلك المناهج في النتائج المتوصل إليها، وقد تم استعمال المناهج التالية:
- ✓ استخدم المنهج الوصفي لوصف مختلف المزايا بالمشاريع الاستثمارية وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.
 - ✓ المنهج التحليلي حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير وذلك انطلاقاً من جمع المعلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

سابعاً: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث نذكر:

1. دراسة عقبة نصيرة (2014-2015): بعنوان **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى أن المتابعة المستمرة لمسار تطور النظريات المالية المفسرة للسلوك المالي للمؤسسة وآليات التحكم في الموارد المالية قصيرة ومتوسطة الأجل من أجل التخلص من المصاعب المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تمت هذه الدراسة على مستوى البنوك العمومية بنك التنمية المحلية ، بنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري، وأيضا على مستوى البنوك الخاصة بنك الخليج الجزائري، المؤسسة العربية المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل مصادر حركة التمويل في الجزائر جاء عن طريق توسيع قواعد البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية، التي استطاعت في فترة وجيزة الاستحواذ على حصة معتبرة في سوق التمويل لهذا النوع من المؤسسات.
2. دراسة العايب ياسين: وتتمثل في أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة سنة 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر على سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين : المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها، أما المنهج التحليلي من خلال التحاليل المتوصل إليها من في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل لا زال يتميز بضيق كبير من تنوع وتعدد خدماتها، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضاً خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل واتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

ثامناً: صعوبات الدراسة

- ✓ تحفظ البنك من إعطاء بعض المعلومات.
- ✓ ضيق فترة التحضير بسبب عدم قبول البنك في وقت مبكر.
- ✓ صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك لاستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائية.
- ✓ عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

تاسعاً: حدود الدراسة

لتحكم في موضوع البحث تم تحديد الدراسة من الناحية الزمنية والمكانية كما يلي:

1. الحدود المكانية: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسيلة.
2. الحدود الزمنية: الفترة الزمنية كانت خلال سنة 2022-2023.

عاشراً: هيكل الدراسة

من أجل مناقشة الموضوع والإلمام بجوانبه تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب ميداني.

الفصل الأول: تناول عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية وقسمناه إلى ثلاث مباحث نتناول فيه مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية وكذا المشاريع الاستثمارية، التمويل عن طريق القروض البنكي.

الفصل الثاني: فهو الفصل التطبيقي لدراسة حالة قرض استثماري لإنجاز مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة، ومدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

وختمنا البحث بخاتمة لخصنا فيها مختلف نتائج الدراسة والاقتراحات.

الفصل الأول

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها من التوسط بين المقرضين والمقترضين، وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية، حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للاستثمار فهي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال العديد من الطرق أهمها التمويل عن طريق القروض البنكية، حيث تعتبر هاته الأخيرة من أهم الفرص المتاحة المرتقبة للبنوك لما تتميز به المشاريع من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك بدور إيجابي في القضاء على البطالة وكذا محاربة الفقر وزيادة الدخل الوطني.

سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث: التمويل عن طريق القروض البنكية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية

يشمل هذا المبحث على ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سنتطرق الى مفهوم ونشأة البنوك وتطورها، أما المطلب الثاني سنتعرف على أنواع البنوك التجارية وخصائصها، أما المطلب الثالث والأخير فسنحدد أهداف ووظائف البنوك التجارية.

1- مفهوم البنوك ونشأتها وتطورها

1-1نشأة البنوك وتطورها

ترجع نشأة البنوك التجارية الى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ،حيث قام التجار والمرابين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل اصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة ،وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات ، وان أصحاب هذه الودائع لايتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة ،وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها ،ومن هنا اخذ البنك يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين ،ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب،بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة ،وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم اعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير انه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت ابوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها افراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت الى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل الى ذلك يعود الى انتشار اثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت الى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها¹ فبرزت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى اقامت لها فروع في كل مكان.

1-2 تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك الى اللغة الإيطالية وهي كلمة "banco" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد او الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالبنوك التجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في سوق النقدي وتطلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يركز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد

¹ العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير، بنوك وتأمينات، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 3.

ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات تعامل بالنقد.

يعرف البنك التجاري بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشري وتحول وتبيع، كما انها تملك كأى مؤسسة أموال خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير ان ما يميزها عن بقية المؤسسات هو انها تشري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالاقتراض".

2- أنواع البنوك التجارية وخصائصها

1-2 أنواع البنوك

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك وذلك على النحو التالي:

1-1-2 من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

- **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدولة او خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير و متوسط الاجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.
- **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة او مدينة او ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموع الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

2-1-2 من حيث حجم النشاط:

- **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
- **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى الى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.¹

3-1-2 من حيث عدد الأفرع:

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، الإسكندرية، ص: 28-31.

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

- **البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل من الشركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي اغلب انحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير امورها حيث يترك للفرع تدبير شئونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع. ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على نطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي. وتميل هذه البنوك الى التعامل في القروض قصيرة الاجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الاجل وكذلك طويلة الاجل ولكن بدرجة محدودة.
- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق اعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شريكة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالاشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الاجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر.
- ومن امثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي، وليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1960 م
- **البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة او محافظة او ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

ثانياً: الخصائص المميزة للبنوك التجارية.

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك الى كمية النقود نقودا دفترية أي نقود مصرفية، وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة.

وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (راس المال المدفوع واحتياطيات ومخصصات البنك مع ملاحظة ان المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب

المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك)نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، ومعنى ذلك ان الموارد الخارجية أي الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه ان يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية.¹

3- أهداف ووظائفها البنوك

3-1 أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي:

3-1-1 الربحية:

تسعى إدارة المصارف دائماً الى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، اذ ان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني انها اكفاً من غيرها، كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي ان تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشتمل إيرادات المصرف البنود الآتية:

- الفوائد الدائنة على تسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير متعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.
- إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المحققة من الخصم الكمبيالات، واي أرباح رأسمالية الناتجة عن بيع المصرف لأصل من اصوله بسعر اعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف، فإنها تشتمل على الآتي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم به المصرف بدفعها.
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف الى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.
- المصارف الادارية والعمومية.²

3-1-2 السيولة:

سيولة أي اصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله الى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة ممكنة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، وهكذا اما السيولة، في المصارف فتعني ان قدرة المصرف على الوفاء

¹-محمد الصيرفي، مرجع سابق، 2007، ص:32.

²- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، عمان، ص:140.

بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ،ومقابلة طلبات الائتمان واي طلبات او حاجات مالية أخرى، وهذا يعني ان على المصارف التجارية ان تحتفظ بنسبة السيولة تمكنها الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة ، فالمصارف التجارية ان تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فان مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف ،كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس .

3-1-3 الأمان:

لا يمكن للمصارف التجارية ان تستوعب خسارة تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين ، وبالتالي افلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة الى توفير اكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لان ذلك يؤدي الى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين)، وانشطتهم وأيضاً تباين في مدى حساسية تلك الا نشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع (diversification) ودائع المصرف والقروض ، التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي. وفي ضوء ما تقدم، يبدو ان هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، الا ان ذلك يؤثر سلباً على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد(فوائد) على ايداعات الزبائن.

3-2 وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ماهو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاو لها البنوك.

3-2-1 الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

- قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم واهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ انها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.

توجد اشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:

- الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاماً حالياً من البنك، على ان يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

- **ودائع لأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.
- **ودائع بأخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.
- **ودائع التوفير:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من ترك عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

- **تقديم القروض:** يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة الى نوعين:
 - **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
 - **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

3-2-2 الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

- لقد تغيرت نظرة البنوك الى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية الى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة الى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر¹:
- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية او التحويلات المستندية او التحويلات العادية.
 - **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي او التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نفود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة او النقصان.
 - **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الاجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، اذونات الخزنة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم الى

¹ - العاني إيمان، مرجع سابق ذكره، 2007، ص ص: 6-7.

- مستحقيها سواء داخل البلد او خارجه وقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم الى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الإخطار إليها.
- إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... الخ.
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوب لمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل لتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.
- التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجل ام اجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي او حسب التنظيم الساري العمل بها في مجال سوق المصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة بمبالغ بسيطة، اذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ.
- إصدار بطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص الى اخر ومنح الحصول على الائتمان مع العلم ان كل شكل من اشكال بطاقات الائتمان يوفر نوع من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.
- القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون او الأصول المالية الغير سائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق راس المال، وذلك ببيع الدين الى مؤسسة مختصة في اصدار الأوراق المالية. يلجأ البنك الى الاعتماد على هذه العملية عند حاجته الماسة الى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي او سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي ان يبيع ديونه بسعر اقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها املا في حصوله على الربح المعقول.
- تراعي البنوك التجارية اثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة التي ظهرت كمتطلب للتطور البيئي التي تعمل فيها على مراعاة مبادئ أساسية لقيام النشاط البنكي.

المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية.

يشمل هذا المبحث ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سوف نتطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية، أما في المطلب الثاني سنتناول أنواع المشاريع الاستثمارية، أما في المطلب الثالث والأخير نتعرف على معايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

1- مفهوم المشاريع الاستثمارية.

المشروع هو ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد، أو القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة.¹

1-1 مفهوم المشاريع الاستثمارية: المقصود بالمشروع الاستثماري هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجات الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة.²

كما يعرف أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (عوائد الاستثمار) للمشروع.

ومن جهته يعرف البنك الدولي المشروع بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسات والإجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

1-2 المشروع الاستثماري هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

فالمشروع الاستثماري إذن هو عبارة عن:

- فكرة مقترحة تخضع للدراسة.
- نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة.
- كيان مالي يمكن أن يكون استثماراً جديداً، أو التوسع في استثمار قائم، أو تطوير استثمار.

- كيان يتمتع بشخصية معنوية مستقلة.

- وحدة زمنية فالمشروع تنظم يقوم لفترة من الزمن.

2-2 أنواع المشاريع الاستثمارية.

¹- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2011، ص: 7.

²- عاطف وليم أندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات- الأسس والقواعد- المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 8.

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية من وجهات نظر مختلفة، ويعتبر التصنيف السليم لها ضروري من أجل التقييم السليم لها، وحتى يلقي كل مشروع الاهتمام الكاف من الدراسة المخصصة له، ويهدف تصنيف المشاريع الاستثمارية الى:

- تحديد المشاريع التي تتعلق بكثير من الموارد.
- تحديد المشاريع التي تجلب قليلا من المنافع والإيرادات.
- المشاريع التي تكلف قليلا من عناصر الإنتاج.
- المشاريع التي تكلف كثيرا من عناصر الإنتاج.

وعليه يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أشكال حسب المعايير الموالية:¹

2-2-1 حسب معيار الملكية: يمكن تقسيمها إلى ثلاث أصناف تتمثل في:

- **المشاريع العامة:** تعود ملكيتها للدولة، حيث تقوم بتمويلها وإدارتها عن طريق توظيف أشخاص لإدارتها والعمل فيها، وتخضع للقرارات العامة من مراقبة وتدقيق، تعود منافعها على جميع أفراد المجتمع، والخسائر تعود على الدولة ومنه أفراد المجتمع ككل، ويتم اختيار هذه المشاريع حسب الأولويات.
- **المشاريع الخاصة:** المشاريع يمتلكها أفراد المجتمع وهي تمثل القطاع الخاص في أي دولة تهدف إلى تحقيق الربح لأصحابها والمساهمين فيها، حيث تمول من طرف مالكيها الذين يتحملون تبعات نشاط المشروع.

- **المشاريع المشتركة:** تشتمل على حصة من رأس المال تمتلكها الدولة وحصة أخرى يمتلكها القطاع الخاص، هذا النوع من المشاريع يعطي للحكومة وضعا مؤثرا يمكن أن يسمح بمراقبة الأقلية وربما الأغلبية، حيث تقدم الملكية الخاصة الجزئية مصدرا بديلا للضغط من أجل تحقيق الكفاءة، ويسمح بتطبيق مبادئ الحوكمة والتسيير الفعال.

- **2-2-2 حسب معيار نطاق المشروع:** يمكن إيجاد ثلاث أصناف حسب هذا المعيار تتمثل في:
 - **مشروعات محلية:** تعمل داخل الوطن وتنتشر فيه فروعها ولا مانع أن تقوم بتصرف منتجاته خارجه.

- **مشروعات دولية مشتركة:** تكون بين دولة ودولة أخرى في إطار اتفاقيات بين دولة مضيفة ومشروع متعدد الجنسيات، أو بين مشروع تابع لمنظمة محلية مع منظمة أجنبية، أو أسهم مطروحة في الأسواق العالمية.

- **مشروعات عبر الدول:** تنقسم إلى قسمين:

- **مشروعات فوق الدول:** تمثل المرحلة التي لا يكون فيها تأسيسه خاضعا لسلطة دولة ما، وإنما لهيئة ذات سلطة أعلى من سلطة الحكومات ولمديرها حرية توزيع موارد المشروع على أسس تتفق مع أهدافه.

¹- زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص: 5-7.

■ **مشروعات عابرة للجنسيات:** هذا النوع من المشاريع يتطلب اتفاقيات دولية منظمة للقانون الدولي للمنظمات وأن تخضع لسلطة عليا فوق سلطة الدول، وهذا العمل يحتاج إلى ميثاق الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية.

2-2-3 حسب معيار الحجم: يمكن إيجاد أربعة أصناف حسب هذا المعيار تتمثل في:

- **المشاريع الكبيرة:** يتميز هذا الشكل من المشاريع بالتعقيد في التكنولوجيا المستخدمة وطرق التمويل، ويحتاج إلى مستوى عال من الخبرة وطول مدة التنظيم واحتياجات تمويلية كبيرة، كما أن مخاطره كبيرة ومتعددة.

- **المشاريع المتوسطة:** هذا الشكل يصعب إعطاء تعريف محدد له وعادة ما يقيم على أساس عدد الموظفين ورأس المال، حيث يوظف ما بين 100 إلى 500 عامل ورأس ماله يقدر ما بين 3,5 إلى 10 مليون دولار في الدول المتقدمة، أما في الدول العربية فيشغل ما بين 10 إلى 20 عامل ورأس ماله محدد بين 5000 إلى 500000 دينار.

- **المشاريع الصغيرة:** تتميز بالوضوح وبساطة البيانات المستخدمة، كما أنها تستخدم تكنولوجيا بسيطة، وهي سهلة التنظيم وطرق تمويلها بسيطة، عادة ما تكون فردية، كما أن المدة الزمنية لتحقيق المشروع تكون قصيرة.

- **المشاريع المصغرة و المجهريّة:** أغلبيتها فردية، تحتاج إلى دراسات جد بسيطة تعطي إنتاجا في فترة قصيرة جدا مخاطرها شبه معدومة.

2-2-4 حسب معيار أثر المشروع على طاقة المنظمة: يمكن تصنيفها كما يلي:

- **مشاريع جديدة:** وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل المنظمة بهدف التغلغل إلى أسواق جديدة محلية أو أجنبية.

- **مشاريع توسعية:** يمثل توسيعها امتدادا إضافيا لنفس المنتج، أو إضافة خطوط جديدة في نفس المنتج الذي تنتجه المنظمة.

- **مشاريع إحلالية:** استبدال لمجموعة من الأصول يترتب عليها إنفاق استثماري، وذلك لأسباب عديدة منها قانون العمل، التشريعات، مكافحة التلوث، أو التقليل من حجم المخاطر.

- **مشاريع إستراتيجية:** تركز على تصميم وإنتاج منتج جديد ليس بهدف تحقيق أرباح من ورائه وإنما استجابة للمستهلكين الحاليين بهدف الحفاظ على بقاء واستمرار المشروع الأساسي للمنظمة، هذا النوع من المشاريع غير مضمون المخاطر.

- **مشاريع التطوير التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل:** كإحلال الطرق الآلية بأخرى الكترونية ويدوية بأخرى ميكانيكية من أجل رفع أداء المنظمة.

2-2-5 حسب معيار النشاط الاقتصادي: تتمثل في أهم الأصناف الموالية:¹

¹ - زحوفي نور الدين، مرجع سابق، 2014، ص: 8

- مشاريع القطاع الأولي: هي المشاريع التي تستخدم المواد الخام من مصادرها الطبيعية مثل استخراج المعادن والثروات الطبيعية من الأرض.
- المشاريع الزراعية: وتنقسم بدورها إلى مشاريع التوسع الأفقي من خلال زيادة الرقعة المزروعة ومشاريع التوسع الرأسي لزيادة الغلة والإنتاجية من خلال أصناف جديدة مقاومة للأمراض أو برامج التجميع والتكثيف الزراعي.
- المشاريع الصناعية: هي التي تحول المواد الخام أو المواد الأولية إلى حالات أخرى قابلة للتسويق مستخدمة في ذلك عناصر الإنتاج.
- المشاريع التجارية والمالية: هي التي تتعلق بالنشاط التجاري والتوزيع من المنتجين إلى تجار الجملة والتجزئة، والنشاط المالي الذي ينظم أنشطة المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها كمشاريع التأمين الزراعي وبنوك التأمين الزراعي
- المشاريع الخدمية: التي تنتج منتج ليس له كيان مادي من حيث المنفعة مثل: الهاتف، المحاسبة، الصحة، التعليم، الإحصائيات والأبحاث، الرقابة والأمن وغيرها.

2-6- حسب معيار التبادلية: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية الى:¹

- المشاريع المستقلة: وهي تلك المشاريع التي يمنع اقامتها اعادة اقامة الآخر طالما توفرت الموارد اللازمة.
- المشاريع المتكاملة: وهي المشاريع التي يلزم احداها اقامة الآخر مثلا: خط مياه الشرب من أحد البحار و اقامة مشروع لتحلية مياه البحر فإقامة الثاني ضروري لإقامة الأول يعني متكاملين حتى يكون هناك منفعة.

2-7- حسب معيار قابلية القياس: وفقا لهذا المعيار يمكن تحديد نوعين من المشاريع وهي كما يلي:²

- المشاريع القابلة للقياس: وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي مثلا: المشاريع الزراعية، الصناعية... الخ.
- المشاريع الغير قابلة للقياس: وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلا: مشاريع الصحة والتعليم والبيئة.

3 طرق تقييم المشاريع الاستثمارية.

3-1 طرق تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

نتناول فيما يلي طرق تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك بافتراض سريان ظروف التأكد، والتي على أساسها يتم المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرار الاستثماري.

¹- بوجمعة علي وقهروت فاتح، طرق اختيار المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية ومصادر تمويلها دراسة حالة تطبيقية مؤسسة اتصالات الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص ادارة مالية، علوم التسيير، المدية، الجزائر، 2019، ص:7.

²- بوجمعة علي وقهروت فاتح، مرجع نفسه، 2019، ص:6.

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

بعض هذه المعايير تتجاهل قيمة الوقت بالنسبة للنقود تماما، بينما البعض الآخر يتضمن تعديلات الوقت للتدفقات النقدية، وسوف في البداية الطرق غير المعدلة بالوقت وتتضمن فترة الاسترداد، ومعدل العائد المحاسبي، ثم سندرس الطرق المعدلة بالوقت والتي تتضمن صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، وأخيرا دليل الربحية. وفي هذه الحالة توجد مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها قبل البدء في عملية التقييم وهي:

- يفترض أن المشاريع الاستثمارية عديمة المخاطرة تماما.
- يجب تقييم المشاريع الاستثمارية على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة.
- أن النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع، كما تتحقق العائدات أو التدفقات في نهاية كل سنة.

بعض من هذه الطرق تتجاهل قيمة الوقت بالنسبة للنقود تماما، بينما البعض الآخر يتضمن تعديلات الوقت للتدفقات النقدية.

3-1-1 طرق التقييم الغير معدلة بالوقت:1

❖ **مقياس فترة الاسترداد DRC:** طبقا لهذه الطريقة يفضل المشروع الاستثماري الذي

يمكن المشروع من استرداد تكاليفه الإستثمارية في أسرع وقت ممكن، ويقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية اللازمة لكي يسترد المشروع خلالها التكاليف الاستثمارية التي أنفقت على المشروع.

$$DRC = \frac{I}{\sum_{i=1}^n CFI/n}$$

حيث: DRC: فترة الاسترداد.

I: قيمة الاستثمار الأصلي.

Cfi: صافي التدفقات النقدية السنوية.

نشير أنه في حالة التدفقات النقدية غير متساوية يتم احتساب المجموع التراكمي للتدفقات النقدية السنوية الصافية.

وبعد حساب فترة الإسترداد يتم إتخاذ القرار برفض كل المشاريع المتضمنة لفترة إسترداد أعلى من المقياس المحدد من قبل المؤسسة، أما في حالة الإختيار بين مشروعين أو أكثر يتم إختيار المشروع الذي يتضمن أقصر فترة.

وتستخدم هذه الطريقة في إتخاذ القرارات الاستثمارية عندما يكون الإهتمام بالسيولة النقدية أكبر من الإهتمام بالربحية الخاصة بالمشروعات الإستثمارية، وتستخدم أيضا عندما تكون المخاطر المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية عالية. فكلما طالت فترة إسترداد الاستثمار المبدئي، كلما زاد الخطر المتعلق بالمشروع.

❖ **معدل العائد المحاسبي TRC:** يعتمد هذا المقياس على مفهوم الربح المحاسبي

والناتج عن مقابلة الإيرادات المتوقعة لكل سنة من سنوات العمر الاقتصادي

1- بين عميروش مديحة، إختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية – منهجية التحليل المتعدد المعايير،-، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، علوم التسيير، جيجل، الجزائر، 2015، ص : 51- 52.

للمشروع بالتكاليف المتوقعة للحصول على هذا الإيراد، وبذلك فإن هذا المعدل يقيس ربحية المشروع الاستثماري ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TRC = \frac{\sum CFi/n}{I} * 100$$

حيث: TRC: معدل العائد المحاسبي.

Cfi: صافي التدفقات النقدية.

n: عدد السنوات.

I: الاستثمار المبدئي للمشروع.

ويتم إختيار المشروع وفقا لهذا المعيار إذا كان معدل العائد الحسابي على الاستثمار يساوي أو أكبر من العائد المستهدف، وفي حالة الإختيار بين المشاريع البديلة فإنه يتم إختيار المشروع الذي يحقق أكبر عائد، أما إذا كان الإختيار بين مشاريع مستقلة فيجب قبول كل المشاريع ذات العائد المتوسط أكبر من العائد المستهدف.

2-3-2 طرق التقييم المعدلة بالوقت:1

❖ **صافي القيمة الحالية VAN:** صافي القيمة الحالية هي عبارة عن الفرق بين القيمة

الحالية للتدفقات النقدية التي ستحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي.

تتضمن هذه الطريقة تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم باستخدام معدل العائد المطلوب من المشروعات الاستثمارية أي تكلفة التمويل.

ويساوي صافي القيمة الحالية للمشروع، القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية مطروحا منها القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية، حيث يمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية للتكاليف الاستثمارية، حيث يمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية للمشروع بالصيغة الرياضية التالية:

$$VAN = \frac{\sum_{i=1}^n CF_n}{(1+i)^t} - I_0$$

حيث:

VAN: صافي القيمة الحالية.

I: مبلغ الاستثمار المبدئي.

CF_n: صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال عمر المشروع.

i: معدل الخصم أو الفائدة.

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا مبدئيا إذا كان صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، وتكون القاعدة فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية المستقلة قبول جميع المشروعات التي تكون صافي قيمتها الحالية المتوقعة موجبة ورفض المشروعات الأخرى،

1- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص: 283.

وفي حالة المشروعات المتبادلة تكون القاعدة قبول المشروع الذي يعطي أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية ورفض جميع المشروعات الأخرى.

❖ **معدل العائد TIR:** يعرف معدل العائد الداخلي بأنه معدل الخصم الذي يجعل القيمة

الحالية للعوائد المتوقعة من المشروع مساوية للقيمة الحالية للتكاليف المتوقعة خلال عمره الاقتصادي.

يمكن تعريفه أيضا بأنه ذلك المعدل الذي إذا تم استخدامه في خصم قيم المنافع والتكاليف المتوقعة خلال سنوات الإنتاج والإنشاء فإنه يساوي بين القيمة الحالية للمنافع الصافية والقيمة الحالية لتكاليف الاستثمار.

والاختلاف في هذه الطريقة هو أن معدل الخصم هنا يكون مجهولا والمطلوب معرفة قيمة ذلك المعدل والذي يجعل القيمة الحالية الصافية تساوي الصفر. ويحسب حسب العلاقة:

$$VAN = 0 \rightarrow \sum_{t=0}^n \frac{CF_t}{(1+K)^t} = I_0$$

حيث: K : معدل الخصم.

ووفقا لهذه الطريقة يعتبر المشروع مقبولا طالما أن معدل العائد الداخلي للمشروع أعلى من معدل العائد المطلوب أو تكلفة التمويل، حيث يتم قبول التمويل جميع المشروعات الإستثمارية المستقلة التي تكون ذات معدل عائد داخلي أكبر من معدل العائد المطلوب، أما إذا كانت المشروعات الإستثمارية مانعة بالتبادل فإنه يجب قبول المشروع ذو معدل العائد الأعلى.

❖ **دليل الربحية IR:** ويعرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع

الاستثماري على تحقيق الأرباح، فهو عبارة عن نسبة القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية إلى التكاليف الإستثمارية المبدئية للمشروع.

ويقيس هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة كما هو الحال في معيار صافي القيمة الحالية. ونعبر عن دليل الربحية بالصيغة الرياضية التالية:

$$IR = \frac{\sum_{t=1}^n CF(1+i)^{-t}}{I_0}$$

حيث: IR: مؤشر الربحية.

وبعد حساب دليل الربحية فإنه يتم قبول جميع المشاريع الإستثمارية المستقلة ذات دليل الربحية أكبر من الواحد، ورفض المشروعات ذات دليل الربحية أصغر من الواحد. أما المشروعات الإستثمارية المانعة بالتبادل يتم قبول المشروع ذو الربحية أكبر من الواحد، ورفض باقي المشروعات المتبادلة الأخرى.

3-2 طرق تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد:

في ظل هذه الظروف هناك مجموعة من الأساليب التي تمكن من تقييم المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بينها، أهمها: أسلوب تحليل الحساسية، أسلوب تحليل نقطة التعادل، ومعايير نظرية القرار.¹

3-2-1 أسلوب تحليل الحساسية: هذا الأسلوب من الأساليب الأساسية التي يمكن توظيفها للتقييم، وبالتالي الاختيار بين البدائل المتاحة كمشروعات استثمارية بديلة في ظل ظروف عدم التأكد، حيث يأخذ بعين الاعتبار الأثر المتوقع للتغير في أحد أو بعض المتغيرات في المشروع في اتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة.

ويهدف تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثير صافي التدفقات النقدية للمشروع ومن ثم ربحية المشروع بالتغيرات غير المواتية في بعض المتغيرات الأساسية، وبعبارة أخرى فهذا التحليل يتمثل في تحليل مقياس مردودية المشروع (VAN، TIR) بالتغيرات في قيم العوامل المختلفة التي تساهم في تحديده مثل: معدل الخصم، أو الأسعار، أو فترة إنشاء المشروع أو سعر بيع الوحدة، أو تكلفة الوحدة الواحدة، أو حجم المبيعات، أو زيادة كمية الاستثمارات... إلخ. وكلما كانت

درجة حساسية الربحية للتغير في أي متغير من المتغيرات الأساسية منخفضة كانت درجة تأكد التوقعات مرتفعة وكان احتمال نجاح المشروع أعلى.

وفي تحليل الحساسية تستخدم بدائل أكثر من التقديرات العادية تحت ظروف الأكيدة. كأن يفترض مثلاً زيادة أسعار البيع أو انخفاضها أو تغير تكلفة الإنتاج الثابتة أو المتغيرة مثلاً بنسبة معينة ولتكن مثلاً 10% أو التغير في حجم المبيعات بالزيادة أو النقصان، وبحسب أثر تلك المتغيرات على نتائج تقييم المشروع، أي أن تحليل الحساسية هو أسلوب لقياس أثر التغيرات على معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر من معايير تقييم المشروعات والذي يساعد في النهاية على اتخاذ القرار الاستثماري في ظل درجة معينة من ظروف عدم التأكد.

ومن أجل التوصل إلى آثار هذه التغيرات يتعين إجراء الخطوات التالية:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة على التدفقات النقدية للمشروع المعني.
- دراسة تأثير هذه العوامل في حدود مجال معين على التدفقات النقدية اللاحقة لهذا المشروع.
- حساب صافي القيمة الحالية لهذه التدفقات (VAN1, VAN2 ... VANFm) وذلك باستخدام معدل خصم ثابت.
- بناء على هذه القيم الحالية تحسب عدة مستويات لها (VAN1, VAN2... VANm).
- بناء على هذه المستويات يتم حساب متوسط صافي القيمة الحالية VAN moy.
- في الأخير يتم حساب الانحراف المعياري للقيم السابقة عن وسطها الحسابي، ويتم اختيار المشروع الأقل انحراف.

¹- بن عميروش مديحة، مرجع سابق، 2015، ص : 57- 60.

3-2-2 أسلوب تحليل نقطة التعادل: تحليلات نقطة التعادل تعني دراسة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف والأرباح عند مستويات مرتفعة من الإنتاج أو المبيعات، إن فكرة نقطة التعادل تعني تحديد مستوى التشغيل الذي لا يحقق فيها المشروع أرباحاً أو خسائر، ويمكن التعبير عن نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج بالوحدات في حالة كون إنتاج المشروع يقتصر على سلعة واحدة أو كنسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية. وكلما انخفضت نقطة التعادل كلما إرتفعت فرص المشروع في تحقيق الأرباح وتقلص احتمال تحقيق الخسائر. ويمكن التعبير عن نقطة التعادل إما:

❖ **بيانياً:** تقوم هذه الطريقة على افتراض ثبات سعر فائدة وتكلفتها، الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة علاقة خطية لكل من منحني الإيرادات الكلية، ومنحني التكاليف الكلية ومنحني التكاليف المتغيرة، ونقطة التعادل في هذه الحالة هي النقطة التي تتساوى عندها التكاليف الكلية والإيرادات الكلية عند حجم إنتاج مباع معين، أي أن نقطة التعادل هي نقطة تقاطع منحني التكاليف الكلية ومنحني الإيرادات الكلية.

❖ **جبرياً:** وفي هذه الحالة يمكن تحديد نقطة التعادل جبرياً سواء بالكمية أو بالقيمة حيث:

- نقطة التعادل بالكمية = التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة).

- نقطة التعادل بالقيمة = التكاليف الثابتة / 1 - ((تكلفة متغيرة للوحدة / سعر بيع الوحدة) * 100)

بعد تحديد نقطة التعادل نجد حالتين:

- إذا كان حجم الإنتاج الواجب الوصول إليه وفق الدراسة التسويقية، أقل من حجم التعادل، فذلك يعني أننا في منطقة الخسارة، وعليه لابد من رفض المشروع.
- إذا كان حجم الإنتاج الواجب الوصول إليه وفق الدراسة التسويقية أكبر من حجم التعادل فذلك يعني أننا في منطقة الربح وعليه نقبل المشروع.

3-2-3 طرق نظرية القرار: اقترحت عدة طرق ومعايير تدخل ضمن نظرية القرار، حيث يقوم كل معيار على افتراض أن هناك حدثاً وظرفاً معيناً وهو الذي سيسود وسيحدث مستقبلاً ومن ثم يبني مخطط تقديراته على أساس تحقق هذا الظرف المفترض بالاعتماد على مصفوفة القرار.

ومن هذه المعايير أو الطرق نجد:¹

- **معيار التشاؤم:** ويعكس هذا المعيار وجهة نظر متخذ القرار المتحفظ أو المتشائم، وطبقاً لهذا المعيار فإنه يتم تحديد العناصر المتغيرة المؤثرة في قيمة المشروع على أساس افتراض أن أسوأ الظروف هي التي سوف تسود مستقبلاً. ومن ثم فإن متخذ القرار سوف يظهر الناتج الأسوأ المرتبط بكل مشروع وسوف يختار المشروع الذي يقدم أفضل هذه

¹ - مهية آسيا، تقييم المشاريع الإستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد، مذكرة ماستر، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، علوم التسيير، المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 60-62.

النتائج السيئة - بمعنى أنه سوف يختار أصغر القيم- وهناك قرار مرتبط هو معيار الاختيار أقل القيم القصوى المرتبطة بكل إستراتيجية ويكون هذا المعيار مناسباً عندما تكون جميع النتائج خسائر.

وبالاعتماد على مصفوفة القرار على أساس هذا المعيار من خلال اختيار أسوأ قيمة aij من كل بديل استثماري حسب الظروف المستقبلية، وبعدها يتم اختيار أفضل قيمة من بين القيم التي يتم اختيارها، وعليه سمي معيار أكبر الأرباح في أسوأ الظروف.

- **معيار التفاؤل:** ويعتمد هذا المعيار على أساس نظرة القائم بتقييم المتفائلة للمستقبل ومن ثم يمكن تحديد العناصر المكونة للمشروع الاستثماري في ظل افتراضه أن أفضل الظروف هي التي سوف تتحقق في المستقبل، وعليه سمي معيار أكبر الأرباح في أفضل الظروف. ومن ثم يختار المشروع الذي لديه أكبر قيمة اقتصادية في أحسن ظرف ممكن، وبالاعتماد على مصفوفة القرار دائماً نستطيع على أساس هذا المعيار اختيار المشروع الذي يعطي أعلى قيمة اقتصادية وذلك من خلال تحديد أي قيمة لكل مشروع ثم بعدها نختار أفضل قيمة من بين القيم التي يتم تحديدها، فيكون المشروع القابل لتلك القيمة هو المشروع الأمثل.

- **معيار الأرباح الضائعة:** تتمثل فكرة هذا المعيار في المشروع الاستثماري الذي يخفض قيمة الأرباح الضائعة عن عدم اختيار المشاريع الإستثمارية البديلة لهذا المشروع، في حالة موارد مالية محدودة لاشك أن اختيار مشروع معين سيترتب عليه رفض مشروع بديل آخر ومن ثم فهناك ربح ضائع قد يترتب على رفض ذلك البديل، فإذا تبين بعد تنفيذ المشروع المختار بأن الأرباح المحققة منه أقل من أرباح البدائل الأخرى غير المختارة فهنا يشعر المستثمر بالندم لفقدان هذه الأرباح الضائعة، وعليه سمي بمعيار الأسف، وهو يمثل الفرق بين العائد الأمثل و العائد الحقيقي الذي يتم الحصول عليه، وبعبارة أخرى فإن معيار الأرباح الضائعة يعبر عن مقدار المبلغ المفقود بسبب عدم اختيار أفضل البدائل. وهنا تصبح لدينا مصفوفة الأرباح الضائعة وذلك باستخراج الخسائر الناتجة عن اختيار كل بديل في كل ظرف من الظروف الممكنة.

وبعد الحصول على مصفوفة الأرباح الضائعة، يطبق معيار أفضل الأسوأ حيث أن أصغر الأرقام هو الأفضل في حالة الأرباح، وأكبر الأرقام هو الأسوأ في حالة التكاليف، أي أنه يتم اختيار المشروع الذي يترتب عليه أقل أرباح ضائعة في أسوأ الظروف.

إن استخدام هذه المعايير النظرية لم تحظى بالتأييد العملي وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- اعتمادها على بعض الافتراضات التي ليس لها أصل تطبيقي عادة في الحياة العملية.
- إن استخدام معايير نظرية القرار في تقييم المشروعات الإستثمارية يترتب عليه التوصل إلى تقدير القيمة الاقتصادية للمشروع في صورة رقم وحيد وذلك التقدير قد يوحي بالثقة والتيقن في المستقبل.

- تتجاهل المعايير السابقة أي احتمالات تحقق الأحداث المختلفة، فمن الصعب أن توجد ترجيحات لحدوث كل ظرف من الظروف التي يمكن أن تؤثر على إتخاذ القرار.

وعلى ذلك فقد أدخلت تعديلات على المعايير السابقة على النحو التالي:¹

3-2-4 مقياس معامل التفاؤل: حالة التفاؤل المفرط والتشاؤم المفرط أمر غير عقلاني ويمكن أن يكون ذلك نادرا، وعليه نلجأ إلى تعديل هذه الحالة بالاعتماد على الواقعية (هوروكز) وهذا بإدخال معامل التفاؤل أو الموازنة بين التفاؤل والتشاؤم وذلك باختيار قيمة للمعامل σ بحيث يأخذ قيمة ما بين 0 و 1 فعندما تكون قيمة σ قريبة من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني صانع القرار يميل إلى التفاؤل والعكس إذا ما إقتربت قيمة σ من الصفر فإن ذلك يعني أن صانع القرار يميل إلى التشاؤم في المستقبل ويمكن حساب القيمة الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية المتبادلة على أساس العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية لكل مشروع} = (\text{القيمة في أحسن ظرف} * \sigma) + (\text{القيمة في أسوأ ظرف}) * (1 + \sigma)$$

ثم نختار المشروع الذي يعطي أكبر قيمة اقتصادية مرجحة بمعامل التفاؤل.

3-2-5 مقياس تساوي الاحتمالات (مقياس لابلاس): وتكمن منهجية ذلك المعيار في أن عدم معرفة متخذ القرار بأية توزيعات احتمالية متعلقة بالظروف المتوقعة مستقبلا، والتي تؤثر في قيمة المشروع الاستثماري، وتؤدي إلى عمل افتراض بسيط وهو تساوي احتمالات تحقق أي ظرف لاحتمال تحقق أي ظرف آخر أي أن احتمال حدوث كل من تلك الأحداث متكافئ، وطبقا لهذا المعيار يتم حساب متوسط المرجح لأرباح كل مشروع ويتم اختيار المشروع الذي يحقق أفضل ربحية متوقعة.

المبحث الثالث: التمويل عن طريق القروض البنكية.

يشتمل هذا المبحث على ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سنتعرف على ماهية التمويل البنكي، أما المطلب الثاني سنتناول فيه عموميات حول القروض البنكية، أما المطلب الثالث سوف نتطرق إلى سياسة الاقراض البنكي.

1- ماهية التمويل البنكي.

1-1 مفهوم التمويل البنكي وخصائصه.

1-1-1 مفهوم التمويل البنكي: للوصول إلى تعريف التمويل البنكي نعرف أولا التمويل بصفة عامة:²

- **التمويل:** هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

¹ - مهية آسيا، مرجع سابق، 2016، ص: 63.

² - بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أدرار 250، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، الجزائر، 2019، ص: 6.

- أما التمويل البنكي هو: ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة اليه اما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.
- **عملية التمويل البنكي** هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطّة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع القطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو مايسمى بالائتمان.

1-1-2 خصائص التمويل البنكي: الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص ونلخصها فيما يلي:¹

- **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- **الحق على الدخل:** وينبغي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة من السيولة أو دخل المؤسسة.
- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ لاستخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات.
- **الملائمة:** وهو يعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

1-2 مبادئ وأنواع التمويل البنكي.

1-2-1 مبادئ التمويل البنكي: يركز التمويل على العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التمويل:²

- **ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد:** حيث لا يجب السعي المبادرة بمخاطر مالية عديدة لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.
- **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكراً كلما كان ممكناً.

1- محمد العربي، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص: 15.
2- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 77-78.

- كفاءة الأسواق المالية: بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية.
- الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية: عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية على هذا القرار ومعنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.
- إشكالية الوكالة: تنشأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير، ونظراً لهذا الفصل فإن المسيرين يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز، وذلك على حساب الملاك كما يتجنبون الدخول في مشروعات مرتفعة المخاطر على الرغم من ارتفاع مخاطر العائد الذي قد يكلفهم فقدان مناصبهم.

1-2-2 أنواع التمويل البنكي: يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها أنواع التمويل:¹

- من زاوية المدة التي يستغرقها:
 - تمويل قصير الأجل: ويقصد به الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.
 - تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات موضوعة في الغالب، ويخص تمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل والتي يتعين بالوفاء بالقرض.
 - تمويل طويل الأجل: ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس مال ثابت وتزيد مدته عن خمس سنوات مثل: عمليات التوسيع.
- من زاوية الحصول عليه:
 - تمويل ذاتي: هو وسيلة تحويلية هامة، وهي أكثر استعمالاً بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عمل آخر.
 - تمويل خارجي: يكون هذا التمويل بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأسمالها بطرح أسهم جديدة في السوق.
- من زاوية الغرض الذي تستخدم من أجله:

¹- العمري زهرة وعصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي البويرة ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة، البويرة، الجزائر، 2019، ص:35.

- **تمويل الإستغلال:** يصنف الى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.
- **تمويل الإستثمارات:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوزيع الطاقات الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.
- **تمويل الاستهلاكات:** وهو أول من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.

1-3 مخاطر وضمائم التمويل البنكي:

1-3-1 مخاطر التمويل البنكي: للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فائدة كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو مالا يتحقق إلا بمروره بعمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل ومن أهم هذه المخاطر مايلي:¹

- مخاطر حسب الزمن:

- **مخاطر الصنع:** وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطلبية وقبل عملية التسليم، فقد يحدث انقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري وبالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعه من قبل المشتري.
- **مخاطر اقتصادية:** ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المرد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعه.

- مخاطر حسب طبيعة الخطر:

- **المخاطر السياسية:** وهي احتمال حدوث أزمات البلدين المتعاملين أو التغير في الحكومات ومنها: الحروب والانقلابات العسكرية وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.
- **المخاطر التجارية:** وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة أو استقرار الحالة المالية، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضائع.

- المخاطر المالية (مخاطر سعر الفائدة):

- **على الواردات:** ويلعب سعر الصرف في توازن الواردات والصادرات أي في الميزان الحساب يؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها و العملات المتاحة لتمويلها، ويؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان إلى زيادة الواردات

¹جوعامة عبد الغاني وآخرون، تمويل التجارة الخارجية: سياسية تطبيقية، الأردن، 1998، ص: 103.

مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقص الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة، ومن المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات والواردات من العملات الأجنبية، وهذا التخفيض كثيراً ما يؤدي إلى عكس ذلك، فهو يؤدي إلى ارتفاع الواردات، فلو أن الجانب الأكبر يتكون السلع الاستهلاكية والمواد الأولية أدى إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج وعليه ترتفع الأسعار وهو الأمر الذي يعرقل زيادة الصادرات.

■ **على الواردات:** على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية. إن البنك مكلف باتخاذ التزامات وإجراءات في مختلف العمليات ويتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات، ومن المعروف أن عملية التصدير تستلزم أموالاً طائلة فهي غالباً ماتكون معنية من قبول التحويلات البنكية ومن المؤكد في حالة تلقي الصعوبات في إتمام العملية التصديرية فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي وبعد ذلك على الالتزامات المالية الأخرى اتجاه المتعاملين الآخرين الأمر الذي يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول وللمصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به.

- **مخاطر أخرى:** وتتمثل فيمايلي:

- **مخاطر السيولة:** وهي عدم وجود سيولة لذلك ينبغي أن يكون للبنك الممول ذو مركز مالي سائل يتكون من احتياطات أولية كافية وموجودات يمكن أن تتحول إلى سيولة.
- **مخاطر الاستثمار:** والمتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في المحفظة الإستثمارية العائدة إلى البنك.
- **مخاطر السرقة والاختلاس.**
- **مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة.**
- **مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء.**

1-3-2 ضمانات التمويل البنكي: الدراسات التي يقوم بها البنك قد تكون كافية ومهما كانت درجة التقدير فإن المستقبل لا يمكن معرفته بدقة أو بدرجة تؤكد 100%، لذلك تلجأ البنوك لتقديم الدراسات بال ضمانات التي تعد مدعمة لثقة البنك لعمله.

- **العقود المتعلقة بالضمانات:** عند منح قرض فإن البنك يتحمل خطر عدم التسديد والمخاطر الأخرى التي يتحملها كثيرة أيضاً، حيث يعتبر البنك أن قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر، والخطر الذي يمكن أن يجده هو خطر عدم إيجاد أمواله ولهذا فهو

يقوم بفرض ضمانات موضوعة لصالحه تقوم بتغطيته، ولهذا فإن عقد الكفالة يعتبر شكل من أشكال الضمانات الشخصية.¹

- أنواع الضمانات:

■ **الضمانات الشخصية:** تركز الضمانات على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يستعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاق الدين، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم المدين به شخصياً، لكن يتطلب تدخل شخص ثالث ليقوم بدور الضامن.

نتناول هذه الضمانات في النقاط التالية:²

✓ **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول الأجل.

عرفت المادة 644 من القانون المدني الجزائري الكفالة على أنها "الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه"، من خلال هذا التعريف يستنتج أن طرفين الكفالة هما الكفيل والدائن.

لم تعد الكفالة عقد بسيط، بل بالعكس أصبحت تشكل في الحياة الاقتصادية والمصرفية خصوصاً أهمية كبيرة، وهذا رغم بساطة تكوينها، إلا أن عقد الكفالة تضبطه أساساً قواعد مكملة أو مفسرة بحيث تسمح للأفراد أن يخالفوا حكمها وإذا ما اتفقوا على مخالفة هذا الحكم كان اتفاقهم.

✓ **الضمان الاحتياطي:** هو نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

■ **الضمانات الحقيقية:** هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه كالعقارات والمنقولات وهذا ما يسمى بالرهن، وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية حيث يصعب تحديدها هنا، ويعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان إسترداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من إستحالة إسترداد القرض، وفي الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوماً ابتداءً من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين.

وتتمثل الضمانات الحقيقية في:³

1- العمري زهرة وعصام كنزة، مرجع سابق، 2019، ص: 38.

2- بلعبيات مراد، "تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر دراسة قانونية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد السابع عشر، ص: 198.

3- العمري زهرة وعصام كنزة، مرجع سابق، 2019، ص: 39.

- ✓ **الرهن الحيازي (رهن رأس المال المنقول):** وفي هذا النوع تنتقل حيازة العقار أو المنقول موضوع الرهن إلى البنك لتسديد الدين، كما يتمتع الدائن المستفيد من الرهن الحيازي ببعض الأولويات منها: حق الحيازة، حق الأفضلية، حق البيع.
- ✓ **الرهن العقاري:** هو عقد بموجبه يضع المدير تحت تصرف الدائن العقار يعتبر كضمان لدينه ليستوفي من هذا الأخير حقه في حالة عجز المدين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع يلاءم القروض طويلة الأجل، ومن أمثلة الرهن العقاري ما يلي: الرهن الإتفاقي، الرهن الشرعي، الرهن القانوني.

2- عموميات حول القروض البنكية.

2-1 تعريف القروض البنكية وعناصرها:

- 2-1-1 **تعريف القروض البنكية:** تعرف على أنها تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك كما يركز على ثلاث روابط أساسية وهي: الثقة، الوقت، الوعد بالإرجاع. كما وردت عدة تعاريف للقرض وذلك حسب مختلف الاقتصاديين نذكر منها:¹

- **حسب "MannelDeseze":** القرض هو شكل غير مقارن وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الأعمال، بدونه المؤسسات لا يمكنها أن تتطور وهذا خاصة في العالم المتطور إذن القرض هو العامل الأساسي لتطور الإنسانية.

- **حسب "G.PetitDutalis":** إن تقديم القرض يعني الاعتراف بالثقة، التزام المقرض بتسديد أو إرجاع القيمة المقترضة بعد فترة زمنية محددة.

- وكذلك تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتدعيم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.

وللقروض أربعة عناصر أساسية هي: علاقة المديونية، وجود الدين، الأجل أو الفارق الزمني، المخاطرة وهي ما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره لتسديد مدينه ناهيك عن احتمال عدم دفعه الدين.

2-1-2 **عناصر القروض البنكية:** ترتبط العملية الإقراضية بمجموعة من العناصر بحيث تأقلمه على الشكل الذي يخدم المصالح البنكية من جهة، والشخص الطالب للقرض من جهة أخرى ويمكن إيجازها كالتالي:²

- **عنصر الثقة:** وهي الثقة التي يمنحها الدائن للمدين.
- **عنصر الزمن:** هناك فاصل زمني لمنح القرض ووقت استرجاعه وقد تكون هذه المدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

¹- يحيوي نصيرة، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، ص: 37.

²- العمري زهرة وعصام كنزة، مرجع سابق، 2019، ص: 41.

الفصل الأول - عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

- مبلغ القرض: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ملائمة العميل قدرته على السداد.
- المقابل: وهو العائد والعمولات. الذي يحصل عليه البنك ويتمثل في سعر الفائدة.
- الضمانات: وهي التي تمكن البنك من إسترداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

2-2 أنواع القروض البنكية:

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطاباً من طرف البنوك التجارية، نظراً للعائد الناتج عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق وكذا القروض من حجم ونوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.¹

2-2-1 قروض حسب النشاط الاقتصادي: إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاث أنواع تتمثل في:

- **القرض الاستثماري:** هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية، بغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية ومن هنا يتضح أنه قرض استثماري طويل الأجل لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة.
- **القرض التجاري:** يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من أجل تمويل مستلزماتها الجارية ك شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال إلخ. زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر، حيث تقوم المصارف بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة مايكون هذا القرض قصير الأجل.

- **القرض الاستهلاكي:** نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إنفاقهم الاستهلاكي ك شراء السيارات وغيرها من السلع المعمرة، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقاً لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية.

2-2-2 قرض حسب الفترة الزمنية: يمكن تقسيمه إلى الأنواع التالي:

- **قروض طويلة الأجل والمتوسطة:** يقصد بها القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة. ويمنح هذا النوع الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع والمشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة وتنقسم فترات التمويل في هذا النوع إلى:
 - **فترة الاستخدام:** هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الاتفاق على بناء المشروع وشراء التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولى ومصاريف الافتتاح.

¹- لوراتييابراهيم، "القروض البنكية وإجراءات منحها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات إقتصادية، الجلفة، المجلد 2، العدد 31، 2017، ص: 200-202.

- **فترة السماح:** الفترة التي يتم من خلالها إنتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل ثمنها، أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأس المال العامل (دورة واحدة للنشاط).
- **فترة السداد:** بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته، تأتي هذه المرحلة وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة.
- **قروض قصيرة الأجل:** هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة، ويستغل هذا النوع كثيراً في العمليات التجارية والزراعية قصيرة الأمد، كما تمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية، لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل. يمكن تصنيفها إلى مايلي:
- **قروض عامة:** سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية، ليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضاً بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة. تتكون من: تسهيلا الصندوق، السحب على المكشوف، قروض موسمية، قروض الربط.
- **قروض خاصة:** تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وهناك ثلاث أنواع من هذه القروض نذكرها فيمايلي: تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية، الخصم التجاري.
- **قروض بالالتزام:** إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لايعطي نقود ولكن يعطي ثقة فقط، ويكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي:
 - ✓ الضمان الاحتياطي.
 - ✓ الكفالة.
 - ✓ القبول.
- 2-3-القرض من حيث نوع الضمان:** يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأمينا من حيث خطر عدم السداد، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد. وينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين هما:
- **القروض بدون ضمانات:** عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق ومراكزهم المالية القوية، ويمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر.

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

- **القروض بضمانات:** معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة وتعرف باسم ضمانات تكميلية، لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجاً في الميدان المصرفي. وتأخذ عدة أشكال:

- **قروض بضمان بضائع:** مثل السيارات، الأجهزة الإلكترونية، الأخشاب إلخ، ويشترط في البضائع سهولة التسويق وعدم قابليتها للتلف، وغيرها من الشروط الأساسية حتى يضمن البنك حقه.
- **قروض بضمان أوراق مالية:** تقبل الأوراق كضمان أصلي، أو ضمان إضافي، وتتميز بقلّة مرونتها نسبياً، ويشترط أن تكون هذه الأوراق مدرجة في البورصة.
- **قروض بضمان رهن عقاري:** يمكن أن تقبل المصارف التجارية العقارات كرهن إضافي للقروض، حيث يقدم العميل عقاراً كضمان، فإذا تخلف العميل عن السداد أصبح العقار تحت تصرف البنك.
- **قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية:** المحل التجاري أو المصنع رهناً تجارياً حيازياً كونه مالياً منقولاً، غير أنه يمكن رهن المحل رهناً تجارياً حتى لا تتعطل التجارة، وهذا ما تقوم به البنوك التجارية، وتصبح سلطة البنك رسمية على المحل أو المصنع إذا لم يدفع العميل ما عليه.

2-3 أسباب اللجوء إلى القروض البنكية وأهميتها.

2-3-1 أسباب اللجوء إلى القروض البنكية: إن أغلب المؤسسات تلجأ إلى هذا النوع من القروض بسبب:¹

- ضخامة حجم مبالغ المشاريع الاستثمارية خاصة الاستثمارات طويلة الأجل.
- طول مدة الاستثمار وبالتالي فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والتي تكون متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار، وبالتالي الحاجة إلى تمويل خارجي من أجل تفادي الإفلاس والضائقة المالية.
- يتم الاتفاق على المشروع الاستثماري عادة مرة واحدة في بداية المشروع، وهو يشكل عبئاً ثقيلاً على المؤسسة لا تستطيع تحمل نفقاته وحدها.
- كثرة وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها.
- تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية وذلك من أجل سد وتعبئة حاجيات المشروع الاستثماري.

2-3-2 أهمية القروض البنكية: يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتطوره ورخاء المجتمع الذي تخدمه، حيث تعمل

¹- مركان محمد البشير وبوخاري عبد الحميد وعادل رضوان، "القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2، العدد السادس، 2018، ص: 429.

عموميات حول كيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية.

القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وتظهر أهمية القروض البنكية أكثر في النقاط التالية:¹

- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الاقتصادي.
- تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولهذا فإن البنوك تولي القروض المصرفية عناية خاصة.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك.
- إن القروض المصرفية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان والتي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع).
- تشكل القروض البنكية النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظراً لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يساعد القرض من خلال البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد، كما يعد انتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعنية ولم يحسن القدرة في الحد منها.
- للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة.
- تدبير وتنظيم الأرباح مع إمكانية البنك بالاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة السحب من العملاء.
- تقوم القروض بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وأهم وسيلة للبنك لاستثمار موارده المالية وعدم بقائها جامدة.
- يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية وذلك بزيادة العرض من جانب الأوراق التجارية.
- يساعد القرض في استحداث قدر من وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.

¹-حماني ميمونة ومقني هبة الله، أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540-، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، تيارت، الجزائر، 2019، ص: 16-18.

- تلعب دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج
- تساهم القروض في تحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث أنه من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيلاً ويرتفع إذا كان كبيراً.
- تعتبر القروض وسيلة لخلق القيمة المضافة خاصة في الدول الرأسمالية.
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي.
- الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبالتالي فهو يلعب دور واسطة للتبادل والاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

3- سياسة الإقراض البنكي ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها.

3-1 تعريف سياسة الإقراض البنكي

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة الإجراءات والقواعد والتدبير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى الجميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.

أو هي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذي مختلف القرارات عند البدء في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها " عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها الإدارة الائتمان المختصة بها يحقق عدة أغراض – كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما مكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ.

3-2 مكونات سياسة الإقراض

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من البنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها. بين جميع البنوك من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض بما يلي:¹

3-2-1 تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها: باعتبار الإقراض الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية يجب أن تتضمن سياسة الإقراض بعض الإرشادات بصدد الحجم المرغوب من الإقراض الذي يمكن أن يقدمه المصرف، فهناك مصادر أخرى لاستخدامات

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، 2016، ص: 268-271.

الأموال والتي تؤثر على حجم القروض. يجب على إدارة المصرف ان تخصص جزء من هذه الأصول لمقابلة متطلبات الاحتياطي النقدي وأيضاً لإشباع متطلبات السيولة التي تنتج من مسحوبات الودائع، كما ان على الإدارة ان تحتفظ بجزء من الأصول لاستثمارها في الأوراق المالية طويلة الاجل لتحقيق مزايا التنويع في الأصول الدخل الخاضع للضريبة، بالإضافة الى عوامل أخرى ممكن ان تؤثر على حجم القروض مثل المتطلبات الائتمان في المجتمع الذي يوجد فيه البنك (المصرف) وكذلك خبرة الإدارة لخدمة الأنواع المختلفة من القروض التي يتطلبها افراد المجتمع

2-2-3 تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقاً لمدى قبولها في السوق. كما يحدد البنك أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان لان البنك غالباً ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.

3-2-3 تحديد تشكيلة القروض : لا بد ان تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يقدمها المصرف وحجم كل نوع من هذه التشكيلة ، تحديد تشكيلة القروض تتم في ضوء حجم الطلب على الائتمان في المجتمع وكذلك حجم المصرف وخبرة إدارته ، فإذا كان المجتمع صناعياً مثلاً، فتشكيلة القروض ستكون موجهة بدرجة كبيرة الى ائتمان للشركات الصناعية ، و أصحاب المصانع ، منشآت الاعمال التي تخدم هذه الصناعات ، كما ان القيود التي تفرض على المصارف بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن ان تؤثر على تشكيلة القروض وأيضاً نمو الإقراض طويل الاجل بالنسبة لهذه المصارف

4-2-3 مستويات اتخاذ القرار: توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ القرار الموافقة على منح القرض او عدم الموافقة عليه، وينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، إذ ان هناك بعض القروض الروتينية او التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، فيتخذ القرار بشأنها على مستوى مدير الفرع او مدير دائرة القروض. وبعض القروض قد تحال الى لجنة مشكلة لهذا الغرض للبحث فيها واتخاذ القرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا وعليا لحجم القروض في هذا الخصوص، إن نظام التفويض هذا يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار وتخفيف عبء العمل عن كاهل الإدارة العليا من خلال التفويض اللازم للسلطات الى المسؤولين

5-2-3 الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد : تضع بعض البنوك الحد الأقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه الى العميل الواحد بغض النظر ، أكان هذا العميل فرداً او مؤسسة خاصة او شركة مساهمة عامة ، ان الهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطر

من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة ، وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة لرأسمال البنك او نسبة من رأسماله واحتياطياته او قد يكون بالإضافة الى نسبة من حجم رأسمال العميل نفسه ، وقد تتضمن سياسات الإقراض لدى البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات ، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب هذه المجالات او قد تكون مبررات هذا المنع راجعة الى أسباب دينية او أخلاقية¹.

3-2-6 تحديد تكاليف القروض: يجب ان تتضمن سياسة الإقراض معلومات عن التكاليف التي سيتحملها العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة والرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية، بالإضافة الى انه يجب تقدير مخاطر الائتمان او عدم السداد وتأثيرها على معدل الفائدة. كما يجب على المصرف ان يحدد في سياسة الإقراض معدل الفائدة على القروض الذي سيستخدمه ، فإذا كان المصرف يرغب في المعدل المتغير فيجب أن يحدد ما هو المعدل الذي يقوم عليه معدل الفائدة القرض ، فقد يربط معدل الفائدة على المعدل الذي يدفع على نوع معين من الودائع او نوع من الأوراق المالية الحكومية ، فمن المتوقع ان تكون القروض قصيرة الاجل ذات معدلات ثابتة ، اما القروض طويلة الاجل فمن المحتمل ان تكون ذات معدلات متغيرة . وذلك لتفادي مخاطر التغيير في اسعار الفائدة، وإن كان تحديد نوع المعدل الثابت او المتغير يعتمد على عوامل أخرى غير آجال الاستحقاق مثل حجم الطلب على القروض.

3-2-7 تحديد مستندات القروض: قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات وان كانت تختلف قليلا بين بنك وآخر وفي نفس البنك من وقت لآخر فهي محددة.

3-2-8 متابعة القروض: ينبغي ان تشتمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، والهدف اكتشاف مشكل تحصيل القروض ضمن العملاء وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة او عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة او على الإطلاق.

3-2-9 إطار او هيكل القروض: يجب ان تتضمن سياسة الإقراض ابعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والمصرف و الاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج بنود الميزانية، فهذا الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها المصرف على رسوم بالإضافة الى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، 2016، ص:271.

3-3 العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الإقراضية للمصارف يمكن عرضها كما يلي¹:

1-3-3 رأس المال: يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزيد ثقته تجاه عميله لأنه

يضمن استرداد أمواله المقرضة مما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض اذ كلما ارتفع مقدره زادة ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان.

2-3-3 الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك الى تحقيق اقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية

3-3-3 استقرار الودائع: فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه ويضطر الى اتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

4-3-3 تنافس البنوك: باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

5-3-3 السياسة النقدية العامة: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.

6-3-3 الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة تضخم.

7-3-3 حاجات المنطقة: فقد يضطر البنك الى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة اليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

8-3-3 قابلية موظفي المصرف: كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زادة حجم القروض وزادة معها عدد العملاء لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها، تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

لذا ينبغي مراعاة المنطقة في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر وتعكس حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها وكفاءة العاملين في هذه الإدارة، مما لا شك فيه فإن سمعة

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، 2016، ص: 272-273.

البنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حولنا الإلمام بكيفية تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية، فقد قمنا بالتطرق إلى مفهوم البنوك التجارية وكذا المشاريع الاستثمارية التي هي عبارة عن نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة، كما أشرنا إلى أنواع وطرق تقييم المشاريع الاستثمارية.

كما تطرقنا أيضا إلى التمويل عن طريق القروض البنكية والتي تشمل أسباب اللجوء إلى القروض البنكية وأهميتها في تمويل المشاريع الاستثمارية وكذا سياسة الإقراض البنكي والعوامل المؤثرة فيها والتي تتمثل في كل من رأس المال والربحية واستقرار الودائع، تنافس البنوك، السياسة النقدية العامة وكذا الظروف الاقتصادية العامة وحاجات المنطقة وقابلية موظفي المصرف.

الفصل الثاني:
دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية
الريفية-وكالة المسيلة- لتمويل
المشاريع الاستثمارية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية وأكثرها شيوعا في ولايات الجزائر، ولمعرفة أهميته وتقييم دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم أدائه في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تحليل قوائمه المالية السنوية، ونظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) -وكالة المسيلة -

يتناول هذا المبحث تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث النشأة والهيكل التنظيمي.

1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-

أنشأت الوكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمّام الضلعة التي بدأ العمل بهما في 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهولها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورياتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-(BADR)

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1-2 المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2-2 نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-2 الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.

4-2 وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-2 وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

1-5-2 فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعاً مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

2-5-2 فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

3-5-2 غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6-2 وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7-2 وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملاً مع قيمة نسبة الفائدة.

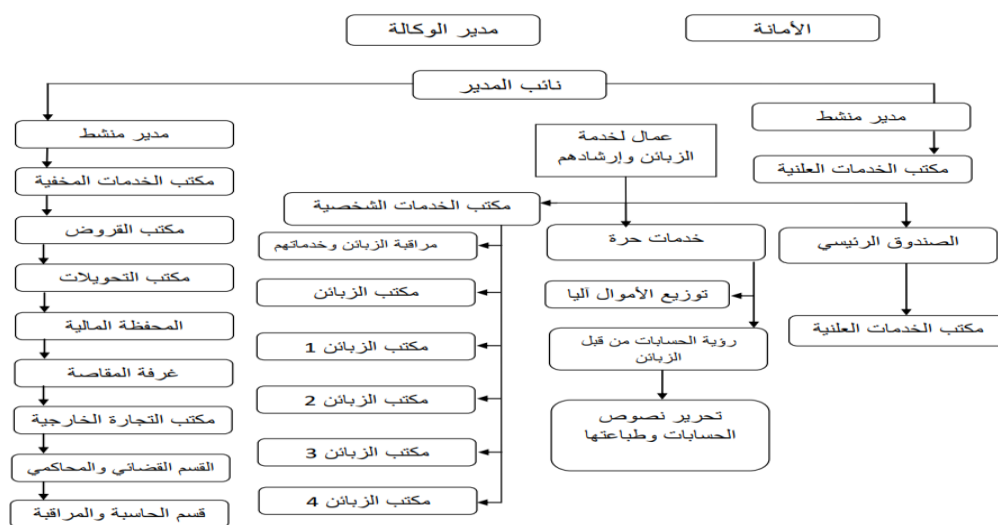
8-2 وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.

- تبليغ الاعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9-2 وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10-2 وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والإعتمادات والعمال، أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.



الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية المحلية فرع المسيلة

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة- في تمويل المشاريع الاستثمارية.

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- في المبحث السابق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة- في تمويل المشاريع الاستثمارية لذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث نتكلم في المطلب الأول على الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- وعملية منح الائتمان فيه، ونتناول في المطلب الثاني دراسة لقرض مصغر حول إنجاز شركة لصناعة منتجات على أساس أسلاك معدنية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-.

1- الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- وعملية الائتمان فيه.

1-1 الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائماً من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي:

- الرهن بأنواعه.

- إمضاء السند لأمر والذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم.
- التأمين الشامل للمشروع.

2-1 عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-

سنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للوصول الى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (طويل أو متوسط أو قصير الأجل) وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة:

1-2-1 المقابلة وطلب القرض: كبدئية أولية فإنه يجب أن يكون للزبون حساب وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك، ومن ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة.

2-2-1 تكوين الملف: يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب وهناك نوعين من القروض.

- مكونات ملف قرض استثماري:

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها.
- التصريح بالوجود (للضرائب)، وهذا إن كان المشروع جديداً، أما في حالة توسيع المشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء.
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.
- حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد.
- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع.
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية، المعدات الفلاحية.... الخ، وهذا كون المشروع جديداً، أما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الميزانيات الحقيقية وهذا لسنتين أو لثلاثة.

- مكونات قرض الاستغلال:

- طلب خطي من طرف الزبون.
 - نسخة لشهادة من السجل التجاري.
 - وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد.
 - ميزانيات حقيقية لسنة أو سنتين.
 - مخطط الخزينة لسنة واحدة.
 - الوثائق الجبائية.
 - ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال، إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فإن الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتضم:
 - ✓ اسم المشروع.
 - ✓ الشكل القانوني.
 - ✓ تقديم المؤسس العنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.
 - ✓ مجال النشاط.
- قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم بإعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض.

إشعار بالقبول: والذي يتضمن الوثائق التالية:

- الالتزام والتعمد بالرهن والعتاد.
- نسخة من بطاقة حرفي.
- بطاقة إقامة.
- الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANADE المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- تعهد والتزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى FG MMC.
- شهادة عدم المديونية (C F M A).
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب: ومن مكوناتها ما يلي:

- اسم ولقب المسير.

- العنوان.

- تسمية المشروع.

- نوعية النشاط.

- القطاع (المنطقة).

- الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك.

اتخاذ القرار والمتابعة: عند وضع ملف القرض في أيدي مسؤولي الوكالة فيصبح محل الدراسة للجنة القروض، حيث يأخذ القرار بعد التشاور بالموافقة أو رفض المشروع.

2- دراسة قرض مصغر حول إنجاز مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب.

1-2 الدراسة التقنية للمشروع:

يتمثل هذا المشروع في إنجاز مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب المتواجدة في الشلال ولاية المسيلة وستعرف عليه في العناصر التالية:

1-1-2 العناصر العامة للمشروع:

وتتمثل في:

- نوع النشاط: فلاحي.

- الوضعية القانونية: الشخص المعني.

- نوع الاستثمار: إبداع.

- موقع المشروع: بلدية سد الجير دائرة الشلال ولاية المسيلة.

2-1-2 وصف المشروع:

- موقع المشروع:

سيتم إنشاء هفي بلدية سد الجير دائرة الشلال ولاية المسيلة، واختيار هذا الموقع جاء بناء على الأساليب التالية:

■ توفير اليد العاملة.

■ جودة الأراضي الزراعية.

■ توفر المحيط المناسب.

- حقيقة المشروع:

تتمثل في إنشاء مزرعة لتربية الأغنام وزراعة الحبوب للاستفادة من الأراضي الزراعية المتواجدة في المنطقة.

- **طبيعة الاستثمارات المقبولة:** تحتوي هذه الاستثمارات على:

- بناء وتهيئة سكن لكل من المدير والعمال.
- وحدة تغذية المواشي (مطحنة، خلاط).
- آلة لتصنيع علف الماشية.
- جرار زراعي وملحقاته.
- أحواض تخزين المياه.
- مواد أولية.
- حظيرة.
- قطع أغنام.
- أشجار نخيل وفاكهة.
- جدار السياج.

- **طبيعة المواد المنجزة في المشروع:**

تتمثل في:

- فواكه.
- أغنام.
- الحبوب (قمح، شعير).
- تمر.

2-1-3 الدراسة التقنية للمشروع:

- **عناصر البنية التحتية للمشروع:**

للحصول على مشروع مؤسس جيدا يجب أن يجهز بمجموعة تجهيزات وأسس تؤهله إلى إنشاء مزرعة بعناصر جيدة مثل:

- **الأرضية:** سيطبق هذا المشروع على أرض مساحتها 90 هكتار 12 مساحة 90 رعاية.

- **بناية خاصة بالتخزين: منطقة التخزين**
- **المستودع:**
 - ✓ الحظيرة.
 - ✓ منطقة تخزين المواد الأولية.
- **ورشة الحفظ الميكانيكي: منطقة تخزين قطع الغيار.**
- **الملحقات: تتمثل في:**
 - ✓ حوض تخزين المياه.
 - ✓ مقطورة.
 - ✓ حوض سباحة.
 - ✓ فناء.
- **سياج الحماية: هو سياج صلب يبنى لمنع دخول الغرباء والحيوانات الأخرى إلى المزرعة.**
- **معدات التجهيز والإنتاج:**
 - وتتمثل في:

- ✓ آلة تصنيع أعلاف الماشية.
- ✓ وحدة تغذية المواشي.
- ✓ آلة تصنيع المواد الغذائية.
- **معدات تسير بعجلات:**

تتمثل في:

- ✓ جرار.
- ✓ جزاة القرص.
- ✓ آلة نثر السماد.
- ✓ مركبة التحميل الأمامي.
- ✓ جرافة.

2-2 التقييم المالي للمشروع:

2-2-1 الاستثمارات:

تجهيز مزرعة لتربية الأغنام وزراعة الحبوب، يحتاج هذا المشروع للاستثمار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

(جدول رقم 01: الاستثمارات)

الفصل الثاني — دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- لتمويل المشاريع الاستثمارية.

التعيين	الكمية	الإجمالي بدينار جزائري	ملاحظات
الموافق		370593100,00	
السكن	2	34530000,00	
فناء	1	2640000,00	
حظيرة	2	3860000,00	
أحواض تخزين المياه	2	3168000,00	
حوض سباحة	1	150500,00	
جدار السياج	1	2025000,00	
أراضي	/	324219600,00	
مواد ومعدات الإنتاج		77450000,00	
علف من نوع 1 (125m)	5	43750000,00	
علف من نوع 2 (150m)	2	10500000,00	
محطة محولات نوع 1 (100kva)	3	2400000,00	
محطة محولات نوع 1 (160kva)	1	1300000,00	
الزري	3	19500000,00	
الغنم	3060	3672000,00	
أشجار الرمان	3700	23500000,00	
أشجار مثمرة	1300	13000000,00	
أشجار النخيل	42	1260000,00	
الإجمالي		489475100,00	

لإتمام جميع الاستثمارات سيتطلب ذلك مبلغ 489475100,00 دينار جزائري.

- مبلغ المساهمة الشخصية: 97895020

- مبلغ قرض التحدي: 391580080

2-2-2 مبيعات الاستغلال:

يتم حساب تقدير إيرادات الإنتاج الحيواني على أساس مبيعات المنتجات المتوقعة من المشروع (الخراف، الحملان، النعاج، الكباش) ومع مراعاة أسعار السوق المحلية الحالية، وإنتاج المحاصيل على أساس إنتاج الأعلاف والحبوب وإنتاج الاستهلاك الخاص.

تقديرات المبيعات للمشروع كانت وفق الجدول الموالي:

(جدول رقم 02: مبيعات الاستغلال)

تعيين	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7
إنتاج حيواني	101720000,00	118371600,00	121922748,00	125580430,44	129347843,35	133228278,65	137225127,01
بيع الخراف	61285000,00	63123550,00	65017256,50	66967774,20	68975807,42	71046111,64	73177494,99
بيع الحملان	39525000,00	40710750,00	41932072,50	43190034,68	44485735,72	45820307,79	47194917,02
بيع النعجة	/	4500000,00	4635000,00	4774050,00	4917271,50	5064789,65	5216733,33
بيع الكباش	/	9100000,00	9373000,00	9654190,00	9943815,70	10242130,17	10549394,08
بيع الصوف	910000,00	937300,00	965419,00	994381,57	1024213,02	1054939,41	1086587,59

الفصل الثاني — دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة- لتمويل المشاريع الاستثمارية.

16067690,00	16067690,00	15634650,49	15214223,78	14806042,50	14409750,00	14025000,00	إنتاج المحاصيل
16513720,70	16067690,00	15634650,49	15214223,78	14806042,50	14409750,00	14025000,00	محصول الحبوب
الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	الاستهلاك الذاتي	محصول العلف
153738847,22	149295968,66	144982493,84	140794654,22	136728790,50	132781350,00	115745000,00	مجموع الإيرادات

2-2-3 توقعات TCR:

(جدول رقم 03: إيرادات التشغيل)

عناوين	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7
صافي إيرادات التشغيل	65010080,62	81294062,87	84466564,59	87734241,36	90999148,43	114144289,63	117832086,09

2-2-4 احتياجات الائتمان ونتائجه:

نلتزم مساعدتنا لمنح قرض التحدي ب (80%) 94141404,00 دج القابلة لسداد على مدى 7 سنوات بما في ذلك سنتان مؤجلتان.

2-2-5 الضمانات المقترحة:

يعرض علينا عميلنا الرهن العقاري للأراضي الزراعية بامتياز بمساحة قدرها 90 هكتار 12ARE 90CTS التي قدرها المطور ب 140980000,00 دج.

2-3 معايير تقييم واختيار المشاريع التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود

ظهرت عدة طرق لتقييم والمفاضلة بين المشاريع تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، لأن من أهم عيوب الطرق التقليدية هو ثبات القيمة الزمنية للنقود.

2-3-1 معيار فترة الاسترداد المستحدثة

جاءت طريقة فترة الاسترداد المستحدثة كامتداد لطريقة فترة الاسترداد، إلا أنها تمتاز بكونها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود عكس طريقة فترة الاسترداد. وبالتالي، فهي الفترة التي تتساوى فيها تكلفة المشروع مع التدفقات النقدية المستحدثة.

يمكن حساب فترة الاسترداد المستحدثة بواسطة استحداث جميع التدفقات النقدية بمعدل الاستحداث k ، حيث يحسب التدفق النقدي الصافي المستحدث cf_n للسنة n بالصيغة $cf_n \square$

ثم يتم استعمال الصيغة الرياضية لفترة الاسترداد في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية. في حالة المفاضلة بين المشاريع، فإن المشروع الذي له أقل فترة استرداد مستحدثة هو أحسن مشروع.

الميزة الوحيدة لهذه الطريقة مقارنة بمعيار فترة الاسترداد هي أخذها بعين الاعتبار عامل الزمن، أي تقوم على حساب القيمة الزمنية للنقود. عدا ذلك، لا تختلف مميزات وعيوب هذه الطريقة مع الطريقة السابقة لتقييم والمفاضلة بين المشاريع.

2-3-2 معيار القيمة الحالية الصافية:

يعتبر معيار القيمة الحالية الصافية VAN Valeur Actuelle Nette من أهم معايير تقييم والمفاضلة بين المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فهي مرتبطة ارتباطا مباشرا بمعدل الاستحداث المستخدم في استحداث التدفقات النقدية.

2-4-2 تقييم المشاريع حسب معيار القيمة الحالية الصافية

تمثل القيمة الحالية الصافية الفرق بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار، أي الفرق بين التدفقات النقدية الناجمة عن الاستثمار والمستحقة إلى بداية نشاط المشروع مع رأس المال المستثمر في المشروع، كما تمثل الفرق الصافي المستحدث للأرباح المحصل عليها وتكاليف الاستثمار، ويمكن القول أنه يركز على المقارنة بين المبلغ الإجمالي المستحدث للمشروع مع القيمة الحالية للقدرة على التمويل الذاتي المتوقع. تتمثل مراحل حساب القيمة الحالية الصافية الحالية فيما يلي:

- تحديد كل التدفقات النقدية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، سواء التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.
- تحديد بدقة معدل الاستحداث للمشروع الاستثماري، والذي يعبر أيضا عن تكلفة رأس المال للمشروع الاستثماري.
- حساب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستعمال معدل الاستحداث.
- جمع كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستحقة، حيث يسمى المجموع بالقيمة الحالية.
- حساب القيمة الحالية الصافية الحالية.

تعطى الصيغة الرياضية للقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية غير منتظمة وفق الآتي:

$$VAN_B = cf_1(1+k)^{-1} + cf_2(1+k)^{-2}$$

أما حساب التدفقات النقدية المنتظمة فتكون وفق الآتي:

$$VAN_A = cf \frac{1 - (1+k)^{-t}}{k} - I_0$$

ولحساب القيمة الحالية في الحالة التطبيقية وجب أولاً تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار والتي يتم حسابها وفق الآتي:

$$\text{التدفق النقدي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الاهتلاكات}$$

(جدول رقم 04: التدفقات النقدية)

السنوات	1	2	3	4	5	6	7
النتيجة الصافية	65010080,62	81294062,87	84466564,59	87734241,36	90999148,43	114144289,63	117832086,09
الاهتلاك السنوي	1106428.571	1106428.571	1106428.571	1106428.571	1106428.571	1106428.571	1106428.571
التدفق النقدي الصافي	.1171438652	.82400491	8557299.32	88840670.1	92105577	115250718.2	11838514.6
$(1.1)^{-t}$	$(1.06)^{-1}$	$(1.06)^{-2}$	$(1.06)^{-3}$	$(1.06)^{-4}$	$(1.1)^{-5}$	$(1.06)^{-6}$	$(1.06)^{-7}$
التدفق النقدي المستحدث	1105130.803	73336144	7184873.5	70370131.7	68826645.2	8124720	7873288.3

$$VAN = 309943422.103 - 140980000,00 = 168963422.103$$

بما أن القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني أن المشروع ذو مردودية إيجابية وعليه يمكن للبنك قبول تمويله.

5-2 معيار فترة الاسترداد المستحدثة

هي الفترة التي يتم فيها استرداد رأس مال الاستثمار وتحسب كالتالي:

- فترة الاسترداد المستحدثة = الاستثمار / متوسط التدفقات المستحدثة
- فترة الاسترداد المستحدثة = $38616667.0171 / 140980000.00 = 3.65$
- فترة الاسترداد المستحدثة = 3.65 إذن فترة الاسترداد المستحدثة هي 3 سنوات و 7 أشهر و 29 يوم.

3 مؤشر الربحية (IP):

هو مؤشر يقيس ربحية رأس مال المستثمر من الاستغلال وهو يربط بين القيمة الحالية الصافية لتدفقات النقدية ورأس المال.

$$\text{مؤشر الربحية} = \text{مجموع التدفقات} / \text{الاستثمارات}$$

$$\text{مؤشر الربحية} = (70370131.7 + 7184873.5 + 73336144 + 1105130.803) / (140980000.00 / (7873288.3 + 81247208.6 + 68826645.2))$$

$$\text{مؤشر الربحية} = 2.19$$

بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن هذا يعني أن مجموعة التدفقات الخارجة أكبر من مجموع التدفقات الداخلة وبالتالي كل 1 دينار منفق من قيمة القرض يدير من الأرباح 1.19 دينار جزائري، وعليه فالبنك سيقوم بتمويل المشروع الاستثماري.

الاستنتاج:

في النهاية عرفت دراستنا هذه بإبراز التقنية الاقتصادية المتعلقة بإنشاء مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب المتواجدة بولاية المسيلة لذلك كان محور دراستنا يتألف من جزئين رئيسيين:

الجزء الأول يهتم بمراجعة أهم خصائص المشروع، أما الجزء الثاني فقد تم فيه تقديم الجوانب الفنية والمالية الخاصة بهذا المشروع.

إن هذا المشروع مربح وقد عرف انطلاقة جيدة بمردود جيد رغم حجم الاستثمار بهذا المشروع حول مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب تتشرف بالوفاء بكل التزاماتها تجاه كل المساهمين.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وتم إسقاطها على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة (BADR)، حيث تم دراسة ملف قرض لإنشاء مزرعة لتربية المواشي وزراعة الحبوب بالتطرق أولاً إلى دراسة الملف التقني ثم إلى دراسة الملف المحاسبي فدراسة القوائم المالية لسبع سنوات لهاته المؤسسة وقد وجد أن المؤسسة بإمكانها تحقيق أرباح من المساهمة في التنمية الاقتصادية وقد لوحظ أن للبنك دور مهم في تمويل مختلف المؤسسات في الاقتصاد الجزائري.



خاتمة

أصبح قطاع المشاريع الاستثمارية يكتسي أهمية كبيرة أكثر من السابق، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من آثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة للمشاريع الاستثمارية، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولي الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي. إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الإنتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، مما سيؤدي إلى إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه ومن خلال بحثنا المستمر في الإجابة على الفرضيات المطروحة وعدة نتائج والتوصيات المقترحة وأفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراستنا للموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية بشقيه النظري والتطبيقي كانت نتائج اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها في مقدمة البحث كما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر القروض البنكية أحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. هذه الفرضية صحيحة، وذلك واضح من خلال المبحث الثاني من الفصل التطبيقي، حيث تعتبر القروض من أهم وأبرز صيغ التمويل الموجه لتمويل المشروعات الاستثمارية والتي يعود لها الدور الكبير في إنشاء، تطوير وتوسيع أنشطة المؤسسات من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى وهذا راجع لتعدد وتنوع القروض البنكية التي تتماشى مع طبيعة ومختلف المشاريع.

الفرضية الثانية: دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة يستعملها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل اتخاذ قرار منح القروض. هذه الفرضية صحيحة، وأكدت في الفصل التطبيقي من خلال النتائج المتحصل عليها، حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- يعتمد في دراسته لمنح القرض على تقييم المشروع في ظل المستقبل الأكيد، تساعد هذه الدراسة في تحديد ربحية المشروع وتقدير ما مدى المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه خاصة المتعلقة بتحصيل أكبر العوائد والأرباح من خلال العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن ثم حساب الربح الصافي المتوقع للمشروع. فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فإنه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي لها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، وغيرها من مصادر

التمويل الحديثة، والجزائر كغيرها تمتلك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم مع احتياجات المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: إن منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد وقد تبين لنا أنها تقوم باستخدام إجراءات تتضمن معالجة الجوانب المالية للمؤسسة المتعامل معها التي تطرقنا إليها من خلال الدراسة وذلك بتشخيصها اقتصاديا وماليا وأخذ الضمانات اللازمة التي تسمح بتغطية الخطر في حالة عدم التسديد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2-الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- ❖ تسهيل إجراءات منح القروض لتقليص فترة الحصول على القرض.
- ❖ البحث عن سياسات جديدة تساهم في ابتكار طرق تمويل جديدة غير مكلفة، وتساهم في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني.
- ❖ توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة.
- ❖ الاعتناء بمسيرى المشاريع في مجالات إعداد مخطط الأعمال والخطط التسويقية من أجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.
- ❖ الاتصال بالجامعة للاستفادة بالخبرات الجامعية.
- ❖ تقليل الوثائق المطلوبة، وتخفيض معدل الفائدة في مثل هذا النوع من القروض.

3-آفاق الدراسة:

في هذا الإطار وبناء على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديدة بالبحث مستقبلا وهي:

- ❖ إشكالية تطور المشاريع الاستثمارية في الفكر الاقتصادي.
- ❖ دراسة اثر الانفتاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للمشاريع الاستثمارية.
- ❖ دور المشاريع الاستثمارية في حل مشكل البطالة في البلاد النامية.

❖ مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية.

وختاماً لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن،
ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في
جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 2- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 3- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2011.
- 4- عاطف ولیم اندراوس، دراسة جدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات - الأسس والقواعد - المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 5- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 6- بوعمامة عبد الغاني وآخرون، تمويل التجارة الخارجية السياسة التطبيقية، الأردن، 1998.

ثانياً: الرسالة والاطروحات:

-رسالة ماجستير:

- 1- بن عميروش مديحة، إختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية - منهجية التحليل المتعدد المعايير -، مذكرة ماجستير، جبل، الجزائر، 2015.
- 2- بوجمعة علي وفهروت فاتح، طرق إختيار المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية ومصادر تحويلها (دراسة حالة تطبيقية مؤسسة اتصالات الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المدينة، الجزائر، 2019.
- 3- حماني ميمونة ومقني هبة الله، أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة الماستر، تيارت، الجزائر، 2019.
- 4- زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى للاقتصادية والمالية في إختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- 5- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
- 6- العمري زهرة، وعصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي البويرة-، مذكرة ماستر، البويرة، 2019.
- 7- مهية أسيا، تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكيد، مذكرة ماستر، المسيلة، 2006.

ثالثاً: المحاضرات

- 1- محمد العربي، محاضرات في تمويل الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006.

رابعاً: المجالات

- 1- بالكعبيات مراد، تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في جزائر دراسة قانونية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 2، العدد السابع عشر.
- 2- مركان محمد البشير وبخاري عبد الحميد وعادل رضوان، "مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد السادس، 2018.
- 3- لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، " مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسة اقتصادية، الجلفة، المجلد 2، العدد 31، 2017.



قائمة المصادر والمراجع

المسيلة في: ٠٤/٠٣/٢٠٢٣

رقم:/2023

إلى السيد: **مدير الترخيص**
والرئيسة آرنخية

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة وبعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: **العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** تخصص: **تسيير**، فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س.	الإمضاء
01	أحمد سمير	181836081544	202327020	
02	قيسية عناق	181836082093	202327020	
عنوان المذكرة: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية				
المشرف(الاسم واللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)

<http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc>

<https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765>

ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر. 035 -35-33-33

Avis favorable pour l'aj/s au niveau de la SAE

encadré par Mr. S. S. et Mr. G. G.



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

المطلوب (ة): المولود (ة) بتاريخ: ب:
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة:
والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

.....
.....
.....
.....
.....

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ:/...../.....

التوقيع والبصمة

.....





الشركة الجزائرية للخبرة

Société Algérienne d'Expertise

RAPPORT D'ÉVALUATION

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

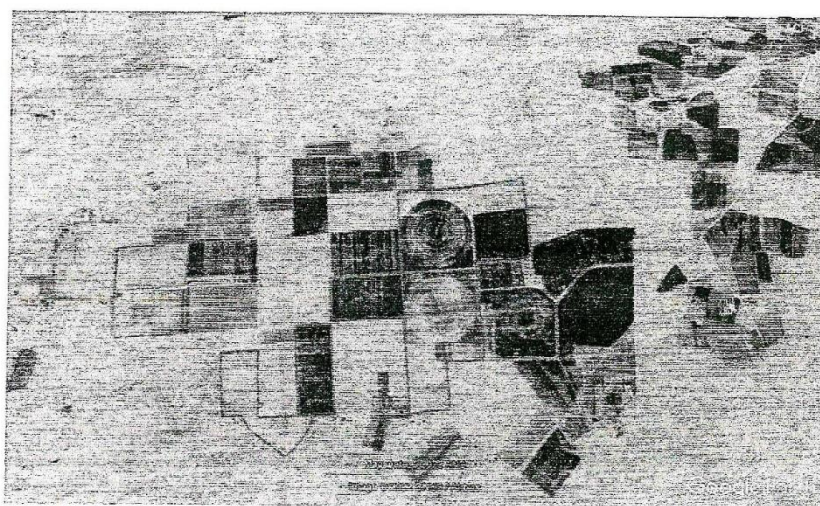
AGENCE CODE 904 - M'SILA-



CLIENT : MONSIEUR D. EL KHALIL

AFFAIRE : ÉVALUATION D'UN BIEN IMMOBILIER ET ÉQUIPEMENTS

ADRESSE: ROUTE N°15 A 5 KM DE M'SILA COMMUNE DE M'SILA
WILAYA DE M'SILA



L'Expert Mandaté

GERARDJA TARKI

REF/SAE 13-E2200038



الشركة الجزائرية للخبرة

Société Algérienne d'Expertise

05. Appréciations générales :

Les principales caractéristiques du bien peuvent se résumer ainsi :

الجوانب المواتية Aspects favorables :

- état général bon. حالة عامة جيدة
- Emplacement : limité par un ensemble des parcelles. الموقع يغطي عليه الطابع الزراعي
- situation géographique à prépondérance agricole. من الخصائص
- Entretien : le site présente une bonne qualité d'entretien. الصيانة الموقع يتقدم صيانة جيدة التوعية

IV. CHAPITRE ESTIMATIF

01- Estimation du terrain

➤ base d'estimation de la valeur vénale :

Le site se trouve dans une zone agricole de la wilaya de M'SILA commune de KHETOUTI CED ELDJIR.

Le terrain objet de notre visite est acquis par Mr. Wilaya de M'SILA, auprès de la direction des biens de l'état de la wilaya de M'SILA, conformément à l'acte de concession N°675 établi par la direction de la wilaya des biens de l'état de M'SILA

➤ Valeur du bien foncier :

Désignation	Superficie m ²	Valeur DA/m ²	Valeur Totale DA
Terrain	900 610m ²	600,00 DA	540 366 000,00 DA

Le droit de jouissance prévu par la loi N°87-19 du 8 décembre 1987 est estimé aux six dixièmes (6/10) de la valeur de l'immeuble.

Soit : $540\,366\,000,00 \times 6/10 = 324\,219\,600,00$ DA

La valeur du bien foncier est arrêtée à la somme de :

Trois Cent Vingt Quatre Millions Deux Cent Dix Neuf Mille Six Cents Dinars Algérien.

ثلاثة وعشرون مليوناً واربعمائة وستين ألفاً وستمائة دينار جزائري.

Société Algérienne d'Expertise

2. Estimation du bâti :

Après visite des lieux et constat physique du projet et en tenant compte des :

- Matériaux de construction utilisés. مواد البناء المستخدمة
- L'aspect architectural adopté. المظهر المعماري المتبع
- La superficie des espaces du bien. مساحة المساحة
- L'ensemble des équipements y affrétés. مجموعة المعدات الملحقة
- La qualité d'exécution. جودة التنفيذ

On obtient donc :

التعيينات	Designations	U	Quantité	Prix	Valeur Vénale
	Habitation pour gérant en RDC 80%	M²	450,00	65 000,00	29 250 000,00
	Cour ~~مساحة~~ بناء	M²	480,00	5 500,00	2 640 000,00
	Habitation pour ouvriers en RDC	M²	176,00	30 000,00	5 280 000,00
	Bergerie convertie ~~حصيرة القمح~~	M²	350,00	2 800,00	980 000,00
	Bergerie ~~القمح~~	M²	3060,00	1 200,00	3 672 000,00
	Hangar ~~حصيرة~~	M²	960,00	3 000,00	2 880 000,00
	2 Bassins de stockage d'eau (288 m³)	M³	576,00	5 500,00	3 168 000,00
	5 Forage Type I (250m) ~~على عمق 250 متر~~	MI	1 250,00	35 000,00	43 750 000,00
	2 Forage Type II (150m) ~~تقع البئر~~	MI	300,00	35 000,00	10 500 000,00
	Piscine ~~حوض سباحة~~	M²	215,00	700,00	150 500,00
	Mur de clôture ~~سياج~~	MI	135,00	15 000,00	2 025 000,00
	~~المجموع~~ Total				104 295 500,00 DA

Soit : Cent Quatre Millions Deux Cent Quatre-Vingt Quinze Mille Cinq Cents Dinars
Algérien.

3. Plantation Arboricole :

- Le terrain dispose de 2500 Grenadiers (Age 3ans) disposé sur 05 ha.
- Le terrain dispose de 1200 Grenadiers (Age 2ans) disposé sur 1.3 ha
- Le terrain dispose de 42 Palmiers (Age 1.5 ans) disposé sur 920 ml.
- Le terrain dispose de 1300 Arbres fruitiers (Age 04 ans)



الشركة الجزائرية للخبرة

Société Algérienne d'Expertise

On obtient :

Désignation	Age	Quantité	Prix unitaire DA	Montant DA
Grenadiers	3 ans	2500	7 000,00	17 500 000,00
	2 ans	1200	5 000,00	6 000 000,00
Palmiers	1.5 ans	42	30 000,00	1 260 000,00
Arbres fruitiers	4 ans	1300	1 0000,00	13 000 000,00
Total				37 760 000,00 DA

Soit : Trente Sept Millions Sept Cent Soixante Mille Dinars Algérien.

4. Estimation des équipements :

Désignation	Qt	Prix unitaire	Valeur en DA
Poste de transformateur Type I (100kva)	3	800 000,00	2 400 000,00
Poste de transformateur Type I (160kva)	1	1 300 000,00	1 300 000,00
IRRIGATION الري			
Pivot المصبو	1	2 000 000,00	2 000 000,00
	1	4 500 000,00	4 500 000,00
Aspersion sous terrain الرش تحت الارض	Ensemble اجمالي		11 000 000,00
Goute a Goute قطرة قطرة			2 000 000,00
TOTAL			23 200 000,00 DA

Soit en lettre : Vingt Trois Millions Deux Cent Mille Dinars Algérien

5. RÉCAPITULATIF :

Désignations	Montant DA
Foncier	324 219 600,00
Bâti	104 295 500,00
Plantation Arboricole	37 760 000,00
Biens des équipements	23 200 000,00
TOTAL	489 475 100,00 DA

Soit en lettre : Quatre Cent Quatre-Vingt Neuf Millions Quatre Cent Soixante Quinze Mille Cent Dinars Algérien.

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATIO DE M'SILA 028.
S/DIRECTION DE L'EXPLOITATION.

Dossier : Mr [redacted] [redacted]

CIF: 002003388

N° Compte : 904 62 85 37

Activité : Elevage Ovin + Céréaliculture

ADRESSE : Lieu-dit D'Almeida, Cne K... El... W.M'sila

OBJET : Demande d'un Cr dit ETTAHADI de DA : 94 141 404,00

EXPOSE DE L'AFFAIRE

1- Origine de l'affaire:

Mr **MAHMOUD MOHAMMED** est un agro – éleveur de profession, né le 20/08/1971 à Chellal, C'est un promoteur intéressé par l'élevage Ovins et la céréaliculture.

Ce projet sera réalisé sur une terre agricole d'une superficie globale de 90 Ha 12 Ares 90 Cares selon l'acte de concession N°675/20 du 05/10/2020.

Mr **EL HACHIMI** est domicilié auprès de l'Agence BADR de BOU SAADA 905, son numéro de compte est le 905 100 0000 000 (ID : 001 0000) ouvert en date du 24/09/2012.

Le client a déjà bénéficié d'un crédit :

- R'FIG campagne 2012/2013 « Céréaliculture » (AUT1 GRE N°368/12 du 04/11/2012) pour un montant de DA 1.688.000,00, ce crédit a été réglé par anticipé le 20/10/2013.
- R'FIG campagne « pomme de terre » (AUT1 DFAAPA N°32/13 du 05/03/2013) pour un montant de DA 4 600 000,00, cette échéance a été prorogée deux fois pour une durée de 06 mois et 03 mois (du 16/03/2014 et 30/09/2014), et réglée après passage en impayé le 13/04/2016.
- R'FIG campagne 2013/2014 « céréaliculture » (AUT1 GRE N°288/13 du 24/10/2013) pour un montant de 4 818 000,00 DA, ce crédit a été réglé après passage en impayé le 13/04/2016.

Administration :

Notre client gère personnellement son projet.

2- PRESENTATION DE L'EXPLOITATION :

Documents administratifs et juridiques :

- **Acte de concession :** N°675/20 du 05/10/2020 au nom de Mr **LISSANBA HENRI**, pour une terre agricole d'une superficie de 90 He 12 Ares 90 Cares ;
- **Attestation de validation du projet :** N°55/20 du 08/12/2020 délivrée par la DSA pour l'acquisition d'un tracteur agricole et accessoires, cheptel ovin et acquisition d'une unité d'aliment de bétail (broyeur, mélangeur) ;
- **Fiche signalétique :** N°5161 du 13/01/2020 ;
- **Agrément sanitaire d'un établissement d'élevage ovin :** N°04/2020 établie le 26/10/2020, sa capacité est de 1800 têtes ovines ;
- **Carte d'agriculteur :** N°824714-15-03C-26-28 ;
- **Extrait de rôles :** établi en date du 21/10/2020 ;
- **Attestation de non endettement :** N°52/20 du 04/10/2020 délivrée par CRMA de M'sila.
- Attestation de livrer la production de céréale (blé dur) à la CCLS N°191/20 du 01/12/2020 détaillé suivant le tableau ci-dessous :

Les campagnes	Quantité des Blé dur (Qx)
2012/2013	3 543,80
2013/2014	3 325,60
2014/2015	526,40
2017/2018	1 198,60
2018/2019	1 192,80
2019/2020	3 847,00

3- Moyens et Activités :

Selon le rapport de visite sur site établi en date du 18/01/2021, Mr EDJALRA Directeur A.L.E « 904 » et Mr ALI S/D Exploitation GRE, ont effectué une visite sur site d'un terrain agricole au niveau de la wilaya de M'SILA, appartenant à Mr par un acte de concession.

Ils ont constaté ce qui suit :

- Terrain d'environ 90 Hrs ;
- Une étable de 80*45 dont 65*6 avec toiture métallique ;
- Une deuxième étable de 80*10 sans toiture ;
- 250 têtes d'agneaux ;
- 2000 grenadiers (environs 05 Hrs) ;
- 1000 arbres fruités divers types ;
- 03 bassins d'accumulation de 12*12*2 ;
- 08 forages ;
- 65 Hrs exploités en blé dur et 10 Hrs en orge ;
- 02 pivots (20 Hrs + 15 Hrs) ;
- 04 postes transformateurs ;
- Habitations personnelles de 300 M² et 200 M² non fini ;
- Habitation F5 de 200 M² occupée par 06 employés ;
- Z'riba de 20*12 avec toiture métallique ;
- Kit d'aspersion couvre 52 Hrs.

4- Objet de prêt :

Mr nous sollicite pour la mise en place d'un CMT ETTAHADI de DA : **94.141.404,00** pour le financement de son projet qui consiste en l'acquisition de :

- Cheptel ovine (1600 têtes Brebis et 80 têtes Béliers) ;
- Tracteur agricole et accessoires ;
- Une unité d'aliment de bétail (broyeur – mélangeur).

Pour cela, notre relation nous a versé ces factures pro forma pour la concrétisation de son projet :

- Facture pro forma N°04-11/20 du 05/11/2020 établi par BENSADK S.A Vente animaux-Matériels agricoles, pour l'acquisition d'un cheptel ovine (**1600 brebis + 80 béliers**) de **DA 101 152 000,00 en TTC**;
- Facture pro forma N°209/20 du 29/11/2020 établi par Mr SAFER TABI ZOHIR, pour l'acquisition d'un tracteur et accessoires de **DA 14 204 850,00 en TTC**;
- Facture pro forma N°001-11/20 du 05/11/2020 établi par BENSADK S.A Vente animaux-Matériels agricoles, pour l'acquisition d'un machine pour fabrication aliment de bétail de **DA 2 319 905,00 en TTC**;

Factures pro forma détaillées ci-après:

1/ Achat de cheptel OVIN :

Désignation	Quantité	Prix unitaire	Montant HT
Brebis	1600	54 000	86 400 000
Béliers	80	80 000	6 400 000
Total ht			92 800 000
Iva 09%			8 352 000
Total TTC			101 152 000

نستأجر الميزان الزراعي وعلقه

2/Achat du Tracteur agricole et accessoires:

Désignation	Quantité	Prix unitaire	Montant HT
Tracteur SONALIKA WT90 R*4WD	1	3 529 412	3 529 412
Epandeur de fumier	1	1 600 000	1 600 000
Facheuse a Disques	2	650 000	1 300 000
Charrue A2 socs reversibel	1	450 000	450 000
Pulvrisateur 600 L turkiye	1	165 000	165 000
Epandeur d'engrais 800	1	200 000	200 000
Cover crope 10*20 mixet India	1	400 000	400 000
Giro andeneur	2	550 000	1 100 000
Dechaumeuse 10 Disque	1	250 000	250 000
Chargeur Frontal REDMAG	1	570 000	570 000
Godet	1	150 000	150 000
Ramasseuse presse	1	1 092 437	1 092 437
Cultivateur 13 dents	1	130 000	130 000
Remorque 5 T FAMAG	1	360 000	360 000
Citerne 3000 L galvanisse	1	220 000	220 000
Cabine pour tracteur Sonalika	1	420 000	420 000
Total ht			11 936 849
Iva 19%			2 268 001
Total TTC			14 204 850

نضع المواد الغذائية

3/Achat de machine pour fabrication d'aliment de bétail:

Désignation	Quantité	Prix unitaire	Montant HT
Machine pour fabrication aliment de bétail 1 T/H	1	1 949 500	1 949 500
Total ht			1 949 500
Iva 19%			370 405
Total TTC			2 319 905

Remarque :

Suivant les factures proforma figurant ci-dessus, nous marquons que :

- Les prix du cheptel surestimés.
- La facture du cheptel ne porte pas l'âge de la brebis
- Les matériels agricoles (tracteurs et accessoires) non disponibles auprès du fournisseur MR SAFER TABI Zohir.
-

Jan-
aghele

5- Structure de financement proposée par le client :

Apport personnel (20 %) : 23 535 351,00 DA
Crédit ETTAHADI (80 %) : 94 141 404,00 DA

Cout total du projet de : 117 676 755,00 DA

6- LE CHIFFRE D'AFFAIRES DE L'EXPLOITATION:

L'estimation des recettes de production animale, est calculée sur la base des ventes des produits escomptés par le projet (agneaux, agnelles, brebis de réforme, béliers de réforme) et en tenant compte des prix actuel du marché local ; ceux de la production végétale sur la base de la production céréalière, la production fourragère et autoconsommée.

Désignation	1 ^{ère} année	2 ^{ème} année	3 ^{ème} année	4 ^{ème} année	5 ^{ème} année	6 ^{ème} année	7 ^{ème} année
Production animale	101 720 000,00	118 371 600,00	121 922 748,00	125 580 430,44	129 347 843,35	133 228 278,65	137 225 127,01
R. vente agneaux	61 285 000,00	63 123 550,00	65 017 256,50	66 967 774,20	68 975 807,42	71 046 111,64	73 177 494,99
R. vente agnelles	39 525 000,00	40 710 750,00	41 932 072,50	43 190 034,68	44 485 735,72	45 820 307,79	47 194 917,02
R. Vente brebis réforme	4 500 000,00	4 635 000,00	4 774 050,00	4 917 271,50	5 064 789,65	5 216 733,33	
R. Vente bélier réforme	9 100 000,00	9 373 000,00	9 654 190,00	9 943 815,70	10 242 130,17	10 549 394,08	
R. vente toison	910 000,00	937 300,00	965 419,00	994 381,57	1 024 213,02	1 054 939,41	1 086 587,59
Production végétale	14 025 000,00	14 409 750,00	14 806 042,50	15 214 223,78	15 634 650,49	16 067 690,00	16 513 720,70
R. Culture céréalières	14 025 000,00	14 409 750,00	14 806 042,50	15 214 223,78	15 634 650,49	16 067 690,00	16 513 720,70
R. culture fourragères	Autoconsom	Autoconsom	Autoconsom	Autoconsom	Autoconsom	Autoconsom	Autoconsom
Total des recettes	115 745 000,00	132 781 350,00	136 728 790,50	140 794 654,22	144 982 493,84	149 295 968,66	153 738 847,72

7- TCR Prévisionnel : TCR agnelles

Rubriques	1 année	2 année	3 année	4 année	5 année	6 année	7 année
Résultat net d'exploitation	65 010 080,62	81 294 062,87	84 466 564,59	87 734 241,36	90 999 148,43	114 144 289,63	117 832 086,09

8- Besoins et issus du crédit : احتياقات الائتمان و تساقط

Mr. [Nom] sollicite nos concours pour l'octroi d'un CMT ETTAHADI de DA 94 141 404,00 (80%) remboursable sur une durée de 07 ans dont deux années de différé.

9- Garanties proposées :

Notre client nous propose l'hypothèque de la terre agricole en concession d'une superficie de 90 He 12 Are 90 Cts estimée par le promoteur à : 140 980 000,00 DA.

aghele

Chargée de Crédit

Fait à M'sila le : 23/02/2021